وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

أثر المديونية الكلية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

–دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير

تخصص: التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطالبتين:

إيمان عليوة

شيماء شريح

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: حناش الياس	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بن اعمر مختار	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بودودة مريم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصاديه والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

أثر المديونية الكلية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

–دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن–

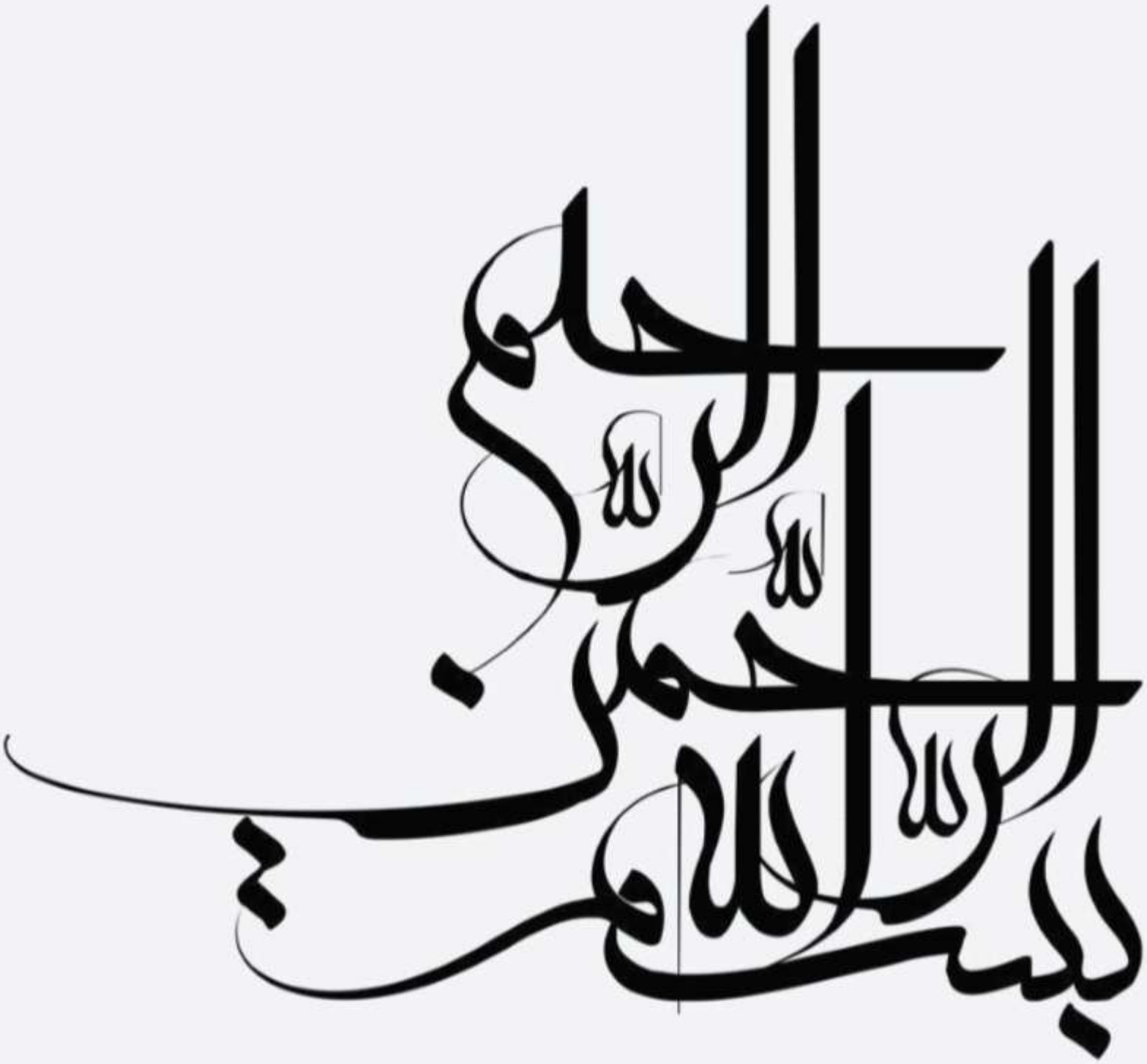
مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر مهني في علوم التسيير
تخصص: التسيير المالي للمؤسسات

إعداد الطالبتين:
إيمان عليوة
شريح شيماء

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: حناش الياس	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: بن اعمر مختار	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بودودة مريم	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.

(وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)

ما سلكنا البدايات الا بتسييره وما بلغنا الحياة الا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا بتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية.

نرى أن مرحلتنا الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبع عنائنا اليوم للعين قرة، هنا نحن اليوم نقف على عتبة تخرجنا ونقطف ثمار تعبنا ونرفع قبعتنا بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتنا على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمنا

وبكل حب نهذي ثمرة تخرجنا ونجاحنا:

إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل وعلمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة داعمي الأول والأخير في ميسرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي

"والدي العزيز"

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي قدوتي ومعلمتي الأولى وصديقة أيامي

"والدتي الحنونة"

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين "**إخوتي وأخواتي**"

إلى زملائي ورفقاء السنين الذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من شجعوني على المثابرة واكمال مسيرتنا سويا

إلى من تحلت بالآخاء وتميزت بالوفاء والعطاء رفيقتي في المشوار "**زينب**"

وأخيرا أهذي هذا النجاح إلى" نفسي الطموحة " والمثابرة التي سعت إلى تحقيق هذا الحلم **"إيمان-شيماء"**

الشكر والتقدير

قال تعالى" ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه ومن كفر فإن الله غنى حميد"(سورة لقمان، أية12)

لم تكن الرحلة قصيرة، ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكن من قال أن لها "نالها" فالحمد لله على عظيم كرمه ليس بعد تمام العمل من شيء ألذ من الحمد، فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه، وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيد الخلق أجمعين، سيدنا محمد وعلى أله وصحبه أجمعين، يشرفني أن أقف وقفة عرفان ينسب فيها الفضل إلى أهله والجميل إلى أصحابه.

ولايسعني بعد الانتهاء من مجهودي البحثي هذا الا، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى والدي الغالي والدتي الغالية سائلة المولى أن يلبسهم لباس الصحة والعافية والى أستاذنا المشرف على جهده المبذول الذي لم يبخل علينا بالنصائح والارشادات فجزاهم ربي خير الجزاء وأطال في أعمارهم وقدرنا على رد المعروف لهم.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	02
شكر وتقدير	03
فهرس المحتويات	04
قائمة الجداول	07
قائمة الأشكال	11
مقدمة	13
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسة الاقتصادية ومردوديتها	18
تمهيد	19
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية	20
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وأنواعها	20
1-تعريف المؤسسة الاقتصادية	21
2-أنواع المؤسسة الاقتصادية	25
المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية وأهدافها	25
1-وظائف المؤسسة الاقتصادية	29
2-أهداف المؤسسة الاقتصادية	31
المطلب الثالث: أهم مؤشرات تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية	31
1-الإنتاجية	32
2-المردود	33
3-المردودية	35
المبحث الثاني: مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية	35
المطلب الأول: تعريف المردودية وكيفية قياسها	35
1-تعريف المردودية	36
2-كيفية قياس المردودية	36
المطلب الثاني: أنواع المردودية	38
1-المردودية المطلقة	38
2-المردودية الحدية	38

فهرس المحتويات

3-المردودية الكلية	**38**
4-المردودية الجزئية	**38**
5-المردودية الاقتصادية	**40**
6-المردودية المالية	**40**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية وأهميتها	**41**
1-العوامل المؤثرة في المردودية	**41**
2-أهمية المردودية	**42**
خلاصة الفصل الأول	**46**
الفصل الثاني: علاقة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية بمديونيتها الكلية	**49**
تمهيد	**50**
المبحث الأول: مفهوم المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية	**51**
المطلب الأول: تعريف المردودية المالية وكيفية قياسها	**51**
1-تعريف المردودية المالية	**51**
2-كيفية قياس المردودية المالية	**51**
المطلب الثاني: مكونات نسبة المردودية المالية	**52**
1-نتيجة السنة المالية	**52**
2-الأموال الخاصة	**54**
المطلب الثالث: أهمية المردودية المالية	**54**
1-بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية نفسها	**54**
2-بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الاجتماعيين الاخرين	**55**
المبحث الثاني: المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية	**56**
المطلب الأول: تفكيك نسبة المردودية المالية	**56**
1-المرحلة الأولى من التفكيك	**56**
2-المرحلة الثانية من التفكيك	**57**
المطلب الثاني: الأثر المزدوج للمردودية الاقتصادية ودرجة المديونية على المردودية المالية	**58**
1-تحليل أثر الرفع المالي	**58**
2-نتائج تحليل أثر الرفع المالي	**60**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أليات التحكم في المردودية المالية	**60**
1-أليات التحكم في المردودية الاقتصادية	**62**
2-أليات التحكم في درجة المديونية (الكلية)	**64**
خلاصة الفصل الثاني	**68**
الفصل الثالث: دراسة حالة "المؤسسة المينائية جن جن"	**71**
تمهيد	**72**
المبحث الأول: تقديم "المؤسسة المينائية جن جن"	**73**
المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها	**73**
1-نشأة المؤسسة	**73**
2-موقع المؤسسة	**74**
المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وأهميتها	**75**
1-مجال نشاط المؤسسة	**75**
2-أهمية المؤسسة	**75**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها	**76**
1-الهيكل التنظيمي للمؤسسة	**77**
2-حجم المؤسسة	**79**
المبحث الثاني: علاقة المردودية المالية "للمؤسسة المينائية جن جن" بمديونيتها	**80**
المطلب الأول: نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة	**80**
1-مبادئ إعداد الميزانية المالية المختصرة	**80**
2-قياس وتحليل نسبة المردودية	**83**
المطلب الثاني: تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة	**85**
1-قياس المردودية المالية بدلالة محدداتها الأساسية	**85**
2-تحليل المردودية المالية بدلالة محدداتها الأساسية	**86**
المطلب الثالث: أثر الرفع المالي المحقق في المؤسسة	**86**
1-قياس أثر الرفع المالي	**86**
2-تحليل أثر الرفع المالي	**91**
خلاصة الفصل الثالث	**92**

فهرس المحتويات

الخاتمة	94
قائمة المراجع	97
الملاحق	101
الملخص	114

قائمة الجداول

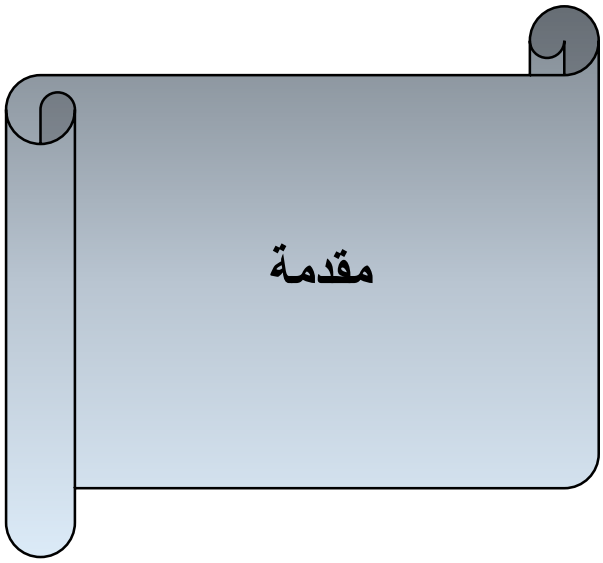
قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع المستخدمين في "المؤسسة المينائية جن جن" حسب مؤهلاتهم المهنية.	79
02	الشكل العام للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الاقتصادية (في نهاية السنة المالية).	81
03	الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) للمؤسسة المينائية جن جن (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022).	82
04	الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) للمؤسسة المينائية جن جن (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022).	83
05	نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة المينائية جن جن (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022).	83
06	تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة من قبل "المؤسسة المينائية جن جن" حسب محدداتها (للسنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)	85
07	نسبة المردودية الاقتصادية المحققة من قبل "المؤسسة المينائية جن جن" (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)	88
08	المعدل المتوسط للفائدة، المحقق في "المؤسسة المينائية جن جن"(خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)	89

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل العام للهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية.	**26**
02	المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.	**61**
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن	**77**
04	التمثيل البياني لتطور نسبة المردودية المالية "للمؤسسة المينائية جن جن" (خلال السنوات 2019، 2020، 2021، 2022.)	**84**
05	التمثيل البياني لتطور لنسبة المردودية الاقتصادية "للمؤسسة المينائية جن جن"(خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022).	**89**


مقدمة

يعرف العالم منذ مدة تطورا سريعا يمس مختلف جوانبه وخاصة منها الاقتصادية، كما تعيش المؤسسات الاقتصادية تحولات كثيرة من حيث أحجامها وطرق تسييرها وغير ذلك مما سمح بزيادة وارتفاع أحجام أنشطتها وتطلب ذلك جمع موارد إضافية لتسييرها وفي الكثير من الأحيان أصبح من الضروري تطوير طرق تنظيمها حتى تتلاءم أكثر مع محيطها الديناميكي والواقع التكنولوجي المتجدد باستمرار.

ومن بين ما يجب القيام به على مستوى المؤسسة الاقتصادية للوقوف على مدى نجاعة وفعالية طرق تسييرها هو تطبيق التقنيات الكمية التي تسمح بتقييم وضعيتها الاقتصادية والمالية داخل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه مثل إجراء التحاليل المالية ودراسات المردودية التي تمكن من تشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف فيها وبالتالي اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء وتحسين الأداءات في المستقبل.

وفي هذا الإطار أخترنا أن يكون موضوع بحثنا يتمحور تحديدا حول دراسة أثر المديونية الكلية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، حيث قمنا بطرح الإشكالية في التساؤل رئيسي تتفرع عنه عدة أسئلة فرعية، على النحو التالي:

- **إشكالية البحث:**

❖ **التساؤل الرئيسي:**

كيف تؤثر المديونية الكلية للمؤسسة الاقتصادية على مردوديتها المالية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:**

❖ ما هو مفهوم المردودية بشكل عام وماهي أنواعها؟

❖ ماهي العوامل المؤثرة في المردودية، بشكل عام، وفيما تتمثل أهميتها؟

❖ ما هو مفهوم المردودية المالية، بشكل خاص، وماهي محدداتها الأساسية؟

❖ ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المديونية الكلية في تحديد المردودية المالية؟

❖ وأخيرا كيف كان تأثير المديونية الكلية للمؤسسة الميناائية جن جن على مردوديتها المالية خلال فترة السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022؟

- **فرضيات الدراسة:**

وإلى جانب ذلك عمدنا إلى وضع الفرضيتين التاليتين لكي نتأكد من مدى صحتهما على مستوى المؤسسة موضوع الدراسة:

- ❖ ان "المؤسسة المينائية جن جن" حققت مردودية مالية، موجبة خلال السنوات المالية المدروسة.
- ❖ وان المديونية الكلية لهذه المؤسسة أثرت بشكل إيجابي على مردوديتها المالية خلال نفس الفترة المدروسة.

- **أسباب ودوافع إختيار موضوع البحث:**

وتتمثل أهم الأسباب والدوافع الموضوعية وكذا الذاتية التي جعلتنا نختار هذا الموضوع بالتحديد، فيما يلي:

- ❖ أهمية دراسات المردودية، عامة، حيث كانت ومازالت من اهتمامات الساعة، وهي جزء من الطرق الكمية التي تستعمل كأداة لتقييم الأداء المالي (والاقتصادي) بغرض ترشيده، من قبل الإدارة المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- ❖ كما أن هذا الموضوع يندرج ضمن تخصصنا الجامعي (وهو التسيير المالي للمؤسسة الاقتصادية).
- ❖ قلة البحوث الجامعية التي تناولته بالدراسة ورغبتنا في توسيع وتعميق معارفنا، في هذا المجال، وكذا إفادة زملائنا الطلبة.

- **أهداف البحث:**

ونرمي من خلال هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، أهمها ما يلي:

- ❖ توضيح معنى المردودية بشكل عام، ومعنى المردودية المالية بشكل خاص.
- ❖ تطبيق دراسة المردودية المالية، تحديدا، للكشف عن محدداتها الأساسية وبالتالي تسليط الضوء على طبيعة وأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المديونية الكلية في التأثير على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

- **المناهج العلمية المستعملة في البحث:**

ومن أجل إنجاز هذا البحث قمنا باستعمال المنهج الوصفي في الجزء النظري ومنهج دراسة حالة في الجزء التطبيقي منه وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذا البحث يعتبر وصفي مع اختبار العلاقة السببية بين متغير أول مستقل (هو المديونية الكلية) ومتغير ثاني تابع للأول (هو المردودية المالية) مع العلم أن الأساليب المعتمدة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة تتمثل على الخصوص في المقابلة والإحصاء والقياس، تبعا للطبيعة الكمية، كذلك، لهذا البحث.

- **خطة البحث:**

أما خطة هذا البحث فقد قسمناها إلى ثلاثة فصول متكاملة، حيث خصصنا الأول منها لتوضيح بعض المفاهيم الأساسية حول المؤسسة الاقتصادية ومردوديتها لشكل عام، حيث عرفنا هذه الأخيرة وأوضحنا كيفية قياسها وكذا أنواع والعوامل المؤثرة فيها وأهميتها بالنسبة للمؤسسة نفسها وبالنسبة لعدة متعاملين اقتصاديين واجتماعيين أخرين.

وفي الفصل الثاني انتقلنا إلى الكشف عن العلاقة التي تربط المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية بمديونيتها الكلية، حيث قمنا خصوصا بتعريف المردودية المالية وكيفية قياسها وتطرقنا إلى مكوناتها وأهميتها بالإضافة إلى توضيح محدداتها الأساسية (بما في ذلك المديونية الكلية) مع شرح أليات التحكم فيها ومراقبة تطورها بشكل أفضل في المستقبل.

أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه دراسة حالة "المؤسسة المينائية جن جن" كعينة قمنا باختيارها بشكل عشوائي من بين المؤسسات الاقتصادية المتواجدة على مستوى ولاية جيجل، وقمنا بدراسة المردودية المالية فيها بغرض تحديد كيفية تأثير المديونية الكلية عليها خلال الفترة المدروسة وفي نفس السياق التأكد من مدى صحة الفرضيتين الموضوعتين سابقا.

- **الإطار المكاني والزماني للدراسة الميدانية:**

لقد أجرينا تربصنا الميداني، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على مستوى "المؤسسة المينائية جن جن"، خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني لشهر أفريل إلى النصف الأول لشهر ماي (من السنة

الجارية 2024)، حيث أننا لم نصادف أي صعوبات أو مشاكل في التعامل مع مسؤولي هذه المؤسسة وأنجزنا بالتالي عملنا في أمثل الظروف الممكنة.

- **الدراسات السابقة في نفس الموضوع:**

وأخيرا الاطلاع على بعض البحوث العلمية (القليلة) التي كانت مواضيعها تتعلق بالمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذه البحوث هي:

أولا: دراسة بعنوان" **دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية –دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات بمنطقة حاسي مسعود –خلال الفترة (2009–2014)**، للباحث بلخير بكاري، الصادرة في مجلة، دراسات الاقتصادية المجلد:8 العدد:1–جانفي2017، جامعة الأغواط، حيث تطرق الباحث فيها إلى دراسة أثر الرفع المالي على المردودية المالية وذلك بتطبيقها على المؤسسات محل الدراسة وتوصل إلى وجود علاقة بين الرفع المالي كمتغير مستقل مقاسا بالديون إلى الأموال الخاصة، والمردودية المالية كمتغير تابع بالإضافة إلى متغيرات تابعة فرعية أخرى.

ثانيا: دراسة بعنوان " **أثر الرافعة المالية على مردودية المؤسسات الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بقالمة للفترة (2017–2019)**، للباحث بن ناصر عبد الكريم، وهي صادرة في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:12 العدد:01، السنة 2023، وتطرقت هذه الدراسة في جانبها النظري إلى تحديد اساسيات الرافعة المالية وأثارها الناجمة على المردودية المالية.

أما في الجانب التطبيقي فتوصلت هذه الدراسة إلى قياس أثر الرفع المالي على مردودية مؤسسة سونلغاز بقالمة حيث تبين وجود علاقة بين كل من المردودية المالية والمردودية الاقتصادية والرافعة المالية في ظل اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل خارجية.

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسة الاقتصادية ومردوديتها

تمهيد:

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وأنواعها

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية وأهدافها

المطلب الثالث: أهم مؤشرات تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المردودية وكيفية قياسها

المطلب الثاني: أنواع المردودية

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية وأهميتها

خلاصة الفصل الأول.

تمهيد:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية، بأصنافها المتعددة، النواة والخلية الأساسية في بنية الاقتصاد الوطني، وهي مطالبة في ظل اقتصاد السوق خصوصا، بتحقيق الأرباح ومستويات مرضية من المردودية، بما يضمن لها البقاء والنمو من جهة ويسمح لها من جهة أخرى بالمساهمة في التنمية الاقتصادية عامة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وغير ذلك.

وسنحاول في هذا الفصل توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية وبمردوديتها، حيث سنتطرق، على هذا الأساس إلى المحورين الرئيسين التاليين:

- ❖مفهوم المؤسسة الاقتصادية، مع إبراز أهم مؤشرات تقييم نشاطها.
- ❖ ثم مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية، بشكل عام.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية

سنحاول فيما يلي أن نوضح مفهوم المؤسسة الاقتصادية من خلال التطرق إلى تعريفها وكذا خصائصها وأنواعها بالإضافة إلى شرح وظائفها الرئيسية وإبراز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، في ظل اقتصاد السوق، ثم الانتقال إلى عرض بعض المؤشرات التي تستعمل عادة في التحاليل والدراسات الرامية الى تقييم نشاطها مثل المردود والإنتاجية والمردودية على الخصوص.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وأنواعها

لقد قدمت للمؤسسة الاقتصادية عدة تعاريف كما أنها تصنف إلى أنواع مختلفة تبعا لعدة معايير، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

1-تعريف المؤسسة الاقتصادية:

يمكن القول ان المؤسسة الاقتصادية هي " تنظيم انتاجي الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم بيعها في السوق، لتحقيق الربح المتحصل علية نتيجة الفرق بين الإيراد الكلي عند ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها وتكاليف الإنتاج"[1].

كما تعرف بانها: " عبارة عن تنظيم اقتصادي مستقل، يمتلك إمكانيات بشرية ومادية توفق فيما بينها بغية انتاج سلع وخدمات موجهة للبيع"[2].

وتعرف أيضا بانها " منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف المسطرة في نطاق زماني"[3].

وعلى العموم نلاحظ ان هذه التعاريف تؤكد أن المؤسسة الاقتصادية تتميز بالخصائص التالية:[4]

- ❖ للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات ومن حيث واجباتها ومسؤولياتها كذلك؛
- ❖ لها القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- ❖ وهي قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كافي وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية؛

---

[1]-عمر صخري: "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص24.

[2]-يوسف مسعداوي: "**اساسيات في إدارة المؤسسات**"، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص18.

[3]-عبد الرزاق بن حبيب: "**اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص27-28.

[4]-عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، مرجع سابق، ص25.

- ❖ تحدد بوضوح الأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل وغير ذلك؛
- ❖ ولابد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لها فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها على أكمل وجه أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها وتفسد أهدافها المرجوة.

2-أنواع المؤسسة الاقتصادية:

تصنف وتقسم المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعايير مختلفة كالتالي:

2-1-حسب المعيار القانوني:

حسب هذا المعيار نجد المؤسسات التالية:[1]

2-1-1-المؤسسات الفردية:

ويمتلكها شخص واحد، مثل "مؤسسة الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة"، ولها عدة مزايا مثل قلة رأس المال الاجتماعي مما يسهل تكونها، ولكنها تواجه عادة صعوبة كبيرة في الحصول على القروض من المؤسسات البنكية، كما أنها تتعرض بكثرة إلى مشاكل إدارية وتسييرية وأخرى فنية بسبب قصر وجهة النظر وضعف الخبرة لدى مالكها الذي يتولى عادة مسؤولية تسييرها بنفسه.

2-1-2-الشركات:

وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل واحد بتقديم حصة مالية أو عينية، أو حصة عمل واقتسام ما قد ينشأ عن ذلك من ربح أو خسارة، ويمكن تقسيم الشركات إلى ما يلي:

أ-شركات الأشخاص:

وقد تكون في شكل شركات تضامن، شركات توصية بسيطة، أو شركات محاصة، ولهذا النوع من الشركات مزايا عديدة منها:

- ❖ سهولة التكوين؛
- ❖ نظرا لتعدد الشركاء، يمكن أن يختص كل واحد منهم بمهام معينة، فيسهل بذلك تسيير المؤسسة؛

[1]-ناصر دادي عدون: "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص ص20-22.

- من خصائصها أن مسؤولية الشركاء فيها، تكون تضامنية، مما يجعلهم يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من غيرهم، من أجل استمرارية المؤسسة وتقدمها ونموها في ظل تحقيق الأرباح وتعظيمها؛
- إمكانية الحصول على القروض البنكية وغيرها بسهولة، بسبب الضمانات الشخصية التي يقدمها الشركاء (المتضامنين فيما بينهم بدون حدود).

ولكن هذه المؤسسات لها **عيوبها**، نذكر منها ما يلي:

- حياة الشركة معرضة للحل نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.
- مسؤولية الشركة غير محدودة، مما يعرض ممتلكاتهم الشخصية الأخرى للحجز عند الإفلاس وتصفية الشركة.
- وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض أو تعارض الآراء فيما بينهم، مما قد ينعكس سلبا على المؤسسة.

ب-شركة الأموال:

أما هذه الشركات فتقوم على أساس الاعتبار المالي (وليس على أساس الاعتبار الشخصي كما هو الحال في شركات الأشخاص)، ونجدها في الجزائر في شكل شركات مساهمة وتمتاز خصوصا بما يلي:

- مسؤولية المساهمين محدودة ولا تتعدى مقدار ما يقدمونه من مساهمات في رأس مالها الاجتماعي؛
- يمكن لها أن تتحصل على القروض البنكية وغيرها، بشكل أسهل وأسرع؛
- حياتها أكثر استقرارا.

ومن عيوبها نجد على سبيل الذكر:

- بسبب عدم توفر حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين؛
- وتخضع إلى رقابة حكومية شديدة عادة.

ج-الشركات المختلطة:

وتسمى، في هذه الحالة، بالمختلطة لكونها تجمع في ان واحد بين بعض خصائص شركات الأشخاص من جهة وشركات الأموال من جهة أخرى، وهي في الجزائر عبارة عن:

- ❖ شركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- ❖ وشركات التوصية بالأسهم.

2-2-حسب معيار الملكية:

تصنف المؤسسات وفقا لهذا المعيار كما يلي:[1]

2-2-1-المؤسسات الخاصة:

وهي التي تعود ملكية رأسمالها الاجتماعي لشخص أو عدة اشخاص من قطاع الخاص.

2-2-2-المؤسسات العمومية:

هي المؤسسات التي تعود ملكية رأس مالها الاجتماعي إلى القطاع العام.

2-2-3-المؤسسات نصف العمومية:

وتسمى، في هذه الحالة، بالمختلطة نظرا لكون رأسمالها الاجتماعي ملك مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.

2-3-حسب معيار الحجم:

يعتبر الحجم من المعايير التي ترتب على أساسها المؤسسات الاقتصادية، وفي هذه الحالة يمكن التمييز بينها تبعا لأحجام عوامل الإنتاج المختلفة المستعملة من قبلها مثل رأس المال والعمل إضافة إلى الأرض والتكنولوجيا أو كذلك تبعا لحجم النشاط (كالإنتاج ورقم الأعمال) إلى جانب القيمة المضافة.

لكن التصنيف الأكثر شيوعا هو الذي يستند إلى حجم العمالة أي عدد الأجراء المستخدمين من قبل المؤسسة حيث يمكن أن نورد في هذا الصدد التصنيفين الممكنين التاليين:

***التصنيف الأول:**

نجد حسب هذا التصنيف المؤسسات التالية:[2]

[1]-عمر صخري، مرجع سابق، ص30.

[2]-J-M.AURIAC ;H.BOUGAULT: «**Economie de l'entreprise**، »3éme edition، CASTEILLA، PARIS ;1994 ;p06.

- ❖ المؤسسات الصغيرة: تضم أقل من 10 أجراء؛
- ❖ المؤسسات المتوسطة: تضم من 10 إلى أقل من 500 أجير؛
- ❖ المؤسسات الكبيرة: تضم من 500 إلى 1000 أجير؛
- ❖ المؤسسات الكبيرة جدا: وتضم أكثر من 1000 أجير.

***التصنيف الثاني:**

أما هذا التصنيف فيشمل المؤسسات التالية:[1]

- ❖ المؤسسات الصغيرة: تستخدم أقل من 50 أجير.
- ❖ المؤسسات المتوسطة: تستخدم من 50 إلى أقل من 500 أجير.
- ❖ المؤسسات الكبيرة: تستخدم من 500 إلى 1000 أجير.
- ❖ المؤسسات الكبيرة جدا: وتستخدم أكثر من 1000 أجير.

2-4-حسب معيار الطابع الاقتصادي:

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لنشاط الاقتصادي إلى:[2]

2-4-1-المؤسسات الصناعية:

تبعا للتقسيم السائد في القطاع الثاني تنقسم هذه المؤسسات في الجزائر إلى مجموعتين رئيسيتين، هما:

- ❖ مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستراتيجية كمؤسسات الهيدرو كربونات ومؤسسات الحديد والصلب وغيرها وهذا النوع من المؤسسات يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ويتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية في الإدارة والتسيير؛
- ❖ مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة كمؤسسات الجلود والغزل والنسيج وغيرها.

2-4-2-المؤسسات الفلاحية:

وهي المؤسسات التي ينحصر أو يرتبط نشاطها بالعنصر الطبيعي أو الأرض (القطاع الأول) وتقوم هذه المؤسسات بتقديم عدة أنواع من الإنتاج مثل الإنتاج الزراعي، الحيواني، السمكي...، إلخ.

---

[1]-J-C.PAPILLON ; «**Economie de l'entreprise**» ,2-édition، Mangement et societé، Caen, 2000، p34.

[2]-عمر صخري، مرجع سابق، ص ص30-31.

2-4-3-المؤسسات الخدماتية:

هي تلك المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة مادية وغير مادية كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والموصلات وغيرها (وهي جزء من قطاع الثالث).

2-4-4-المؤسسات التجارية:

هي ذلك النوع من المؤسسات الذي ينصب اهتمامه على النشاط التجاري كمؤسسات البيع بالجملة، ومؤسسات البيع بالتجزئة، أي تلك المؤسسات التي تقوم بشراء وإعادة بيع البضائع على حالها (وهي جزء من القطاع الثالث).

2-4-5-المؤسسات المالية:

وهي تلك المؤسسات التي تقوم بالأنشطة المالية كالبنوك، ومؤسسات التأمين، وصناديق التقاعد (وهي كذلك جزء من القطاع الثالث).

المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية وأهدافها:

يمكن القول أن الوظائف تجمع عددا من المهام والمناصب والاعمال في مجموعات متكاملة تؤدي أدوارا معينة في المؤسسة من أجل تحقيق عدة أهداف، كما موضح فيما يلي:

1-وظائف المؤسسة الاقتصادية:

نجد من أهمها ما يلي:

1-1-وظائف الإدارة: وتشمل على الخصوص:

1-1-1-التخطيط:

التخطيط هو "عملية التذكير بما يجب عمله في المستقبل ومتى يتم هذا العمل، ويتضمن تحديد الأهداف وتحديد الخطط والوسائل والخطوات الازمة لبلوغها"[1].

إن هذه الوظيفة الإدارية تهتم باستشراف المستقبل وتحديد أفضل السبل لإنجاز الأهداف المسطرة وترتبط الأهداف والخطط ببعضها البعض فينتج ما يسمى بالأفق الزمني لتخطيط ونجد فيه:[2]

[1]-محمد رفيق الطيب: "**مدخل التسيير: أساسيات، وظائف، تقنيات**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص10.

[2]-نفس المرجع الانف الذكر، ص11.

أ-التخطيط طويل الأجل:

يعرف أيضا بالتخطيط الاستراتيجي، نظرا لارتباطه بالغايات الرئيسية للمؤسسة ويغطي أكثر من خمس سنوات عادة.

ب-التخطيط متوسط الأجل:

يعرف كذلك بالتخطيط التكتيكي، على أساس ان التكتيك خطة فرعية مشتقة من الاستراتيجية ويغطي فترة ما بين سنة إلى خمس سنوات.

ج-التخطيط قصير الأجل:

ويطلق عليه التخطيط التشغيلي وهو من اختصاص الإدارة القاعدية (السفلى) ومدته لا تتعدى السنة الواحدة عادة.

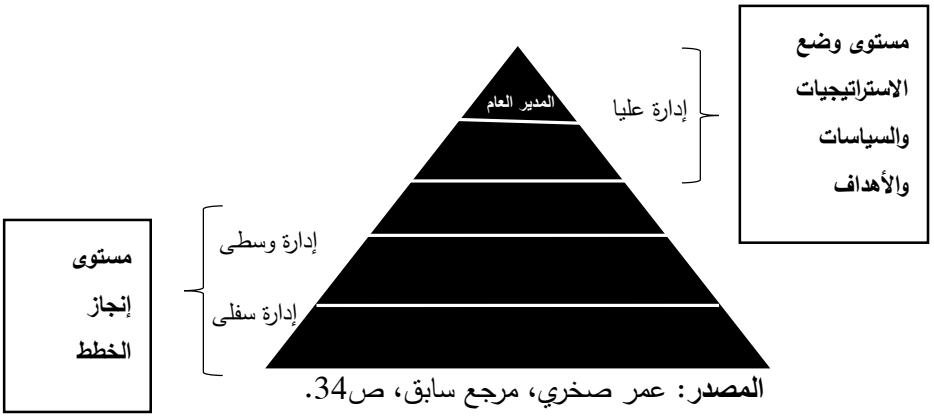
1-1-2-التنظيم:

يعرف التنظيم بأنه " تجميع الأنشطة الازمة لتحقيق الهدف في وحدات إدارية وإنشاء العلاقات التنظيمية بينها وإمدادها بالوسائل المادية والبشرية الازمة لتحقيق الهدف"[1].

وتخص وظيفة التنظيم بتصميم هيكل أساسي يوضح المهام والصلاحيات والسلطات التي تعمل المؤسسة من خلالها لإنجاز ما هو مخطط.

والشكل العام للهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية يمكن ان يمثل وفقا للهرم التالي:

الشكل رقم (01): الشكل العام للهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص34.

[1]-أحمد ماهر: "**الإدارة، المبادئ والمهارات**"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص18.

1-1-3-القيادة:

تعتبر القيادة " فن استقطاب قدرات الاخرين من أجل أداء الاعمال المنوطة بهم حماس وثقة"[1]. مع العلم ان تأثير الرئيس على المرؤوسين نسبي ويختلف من رئيس لأخر وذلك لاختلاف فلسفة القيادة لديهم ومدى تفويض السلطة وطبيعة القرارات والتدخلات التي يقوم بها كل رئيس.

1-1-4-الرقابة:

أما الوظيفة الإدارية للرقابة فتعني " قياس وتصحيح الأداء للتأكد من أن أهداف المؤسسة والخطط الموضوعة قد تم تنفيذها بشكل جيد"[2].

ففي وظيفة الرقابة توضع معايير لتستخدم في قياس مدى تحقيق الأهداف المسطرة وتساعد يشكل كبير في عمليات اتخاد القرارات.

وأخيرا تجدر الإشارة أنه إلى جانب الوظائف الفرعية للإدارة المذكورة سابقا، يمكن إضافة وظائف فرعية أخرى مثل التنسيق والتوجيه والتحفيز وتوفير المعلومات وغير ذلك.

1-2-وظائف الاستغلال:

تعتمد المؤسسة الاقتصادية بمختلف أنواعها على وظائف الاستغلال والتي تمثل أساس نشاطها العادي واليومي وتوليها الاهتمام والمتابعة الدائمة انطلاقا من البحث عن المواد الأولية وتحويلها إلى منتجات وتخزينها ثم توزيعها وإيصالها للمستهلك وهذه الوظائف هي على الخصوص ما يلي:[3]

1-2-1-التموين:

يحتل التموين مقدمة النشاط العادي، وتتمثل مهتمة في تزويد المؤسسة بالدخلات الضرورية للنشاط، ومنها المواد الأولية والطاقة وغيرها...إلخ، وتتم عملية التموين من خلال علاقة المؤسسة بمردوديتها، وبناءا على القدرات التفاوضية للمؤسسة.

1-2-2-الإنتاج:

وهو محور وظيفة الاستغلال، ويتضمن عملية تحويل المدخلات إلى منتجات ذات قيمة استعمالية وتبادلية، والمتمثلة في المنتجات التامة والمنتجات نصف المصنعة.

---

[1]-محمد رفيق الطيب، مرجع سابق، ص13.

[2]-نفس المرجع الانف الذكر، ص14.

[3]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي: "**التسيير المالي**"، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص75-76.

وتتحمل المؤسسة خلال هذه المرحلة تكاليف الإنتاج حيث تتخد فيها التكاليف المباشرة الجزء الأكبر، سواء كانت تكاليف المواد ومستلزمات الإنتاج، أو تكاليف اليد العاملة والطاقة والخدمات المقدمة من قبل الغير وغير ذلك.

1-2-3-التسويق:

إن وظيفة التسويق من الوظائف الاستغلالية التي تربط بيت المؤسسة والسوق أو المستهلك الدي هو المستهدف بإنتاجها وتعتبر هذه الوظيفة اخر الوظائف في دورة الاستغلال بحيث تقوم المؤسسة ببيع منتجاتها وقد تتعدى دللك في حالة توفير خدمات ما بعد البيع.

1-3-وظائف توفير الموارد (أو عوامل لإنتاج):

وتتضمن أساسا ما يلي:

1-3-1-وظيفة الموارد البشرية

" إن المهمة الأساسية للمسؤول الإدارة الموارد البشرية هي وضع الفرد المناسب في المكان المناسب، كما يجب أن تكون هذه الوظيفة واضحة في التوفيق بين خصائص الوظائف بما فيها من اختلاف أيضا"[1].

وتنقسم مهام إدارة الموارد البشرية إلى مهام رئيسية ومهام مساعدة تلخصها فيما يلي:[2]

أ-المهام الرئيسية:

- ❖ تخطيط القوى العاملة؛
- ❖ الاختيار والتعيين في مناصب العمل؛
- ❖ تصميم هيكل الأجور؛
- ❖ تصميم أنظمة الحوافز؛
- ❖ تصميم أنظمة الخدمات للعاملين؛
- ❖ تقييم أداء الأفراد وتحليل العمل؛
- ❖ تدريب العاملين.
- ❖ تخطيط المسار الوظيفي لكل فرد عامل، ...، إلخ.

[1]-أحمد ماهر: "**إدارة الموارد البشرية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص28.

[2]-نفس المرجع الانف الذكر، ص ص31-33.

ب-المهام المساعدة:

- ❖ تحديد ساعات وجداول العمل؛
- ❖ حماية أمن وسلامة العاملين؛
- ❖ تنظيم العلاقة مع النقابات ...إلخ.

1-3-2-وظيفة الموارد المالية:

عرفت الوظيفة المالية على أنها "مجموعة المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من مصالح أن الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية، والاستخدام الأمثل لها"[1].

أن هذه الوظيفة تلعب دورا مهما في التخطيط المالي وإدارة الأصول ومواجهة المشاكل استثنائية وغير ذلك، لضمان استمرار وبقاء المؤسسة.

وللعلم فإن مهمة دراسة مردودية المؤسسة تعتبر جزءا من مهام التحليل المالي الذي تعود مسؤولية القيام به إلى التسيير المالي، على مستوى الوظيفة المالية.

2-أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق أهداف تختلف وتتعدد من مؤسسة إلى أخرى، ونظرا لاختلاف هذه الأهداف وتداخلها لا يمكن ذكرها كلها، لذلك سنوجز أهمها فيما يلي:[2]

2-1-الأهداف الاقتصادية:

من بين الأهداف التي تندرج ضمن هذا النوع نذكر:

- ❖ تحقيق الربح وتعظيمه: فلكي تستمر المؤسسة في الوجود عليها أن تحقق مستوى ربح (مستوى مردودية) يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، مما يساعد على منافسة المؤسسات الأخرى، وتوسيع النشاط، وهو الهدف الأساسي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق إلى جانب ضمان عوائد مرضية للمساهمين (الملاك) ومكافأت للمستخدمين.
- ❖ تحقيق متطلبات المجتمع.

[1]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص33.

[2]-عمر صخري، مرجع سابق، ص ص31-32.

❖ عقلنة الإنتاج، ويكون ذلك عن طريق الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها، ... إلخ.

2-2-الأهداف الاجتماعية:

وتتمثل مثلا في:

❖ ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال؛

❖ تحسين مستوى معيشة العمال؛

❖ الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال؛

❖ توفير بعض الخدمات الاجتماعية للعمال، ...إلخ.

2-3-الأهداف التكنولوجية:

إضافة إلى ما سبق ذكره تؤدي المؤسسة الاقتصادية دورا هاما في الميدان التكنولوجي من حيث تشجيع البحث العلمي والتنمية، اذ أنه مع تطور المؤسسات عملت هذه الأخيرة على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل وطرق الإنتاجية، وترصد لهذه العملية مبالغ تزداد أهميتها لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، وهذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معه التمويل الموجه للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

2-4-الأهداف الثقافية وأهداف أخرى:

ونذكر منها مثلا:

❖ توفير الوسائل الترفيهية التثقيفية للعمال وأولادهم وهذا له أثر إيجابي وفعال على المستوى الفكري للعمال؛

❖ تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى وهذا يؤثر على مردودية المؤسسة بالإيجاب؛

❖ تخصيص أوقات للرياضة إذ تعتبر من بين العناصر المفيدة في الاستعداد والتحفيز على رفع الإنتاج والإنتاجية وبالتالي رفع الأرباح (أو المردودية).

المطلب الثالث: أهم مؤشرات تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية

هنالك العديد من المؤشرات التي يستعين بها المحللون لتقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية واتخاد القرارات السليمة فيها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد الإنتاجية، المردود والمردودية.

1-الإنتاجية:

للإنتاجية عدة تعاريف وعدة أنواع، وطرق قياسها تختلف من نوع إلى أخر كما هو موضح فيما يلي:

1-1-تعريف الإنتاجية:

يمكن القول ان الإنتاجية هي" استعداد أو قابلية عوامل الإنتاج (راس المال، العمل) لإنتاج ثروات إضافية عند مستوى سعر معطى"[1] والإنتاجية هي " قياس لاقتصاد الوسائل"[2] بحيث أن الوسائل المعنية في هذا تعريف هي بشكل عام تلك السلع والاملاك المتاحة لدى الإنسان لكي يتصرف بها، لينتج ويستهلك حتى يتمكن من العيش.

وعرفت الإنتاجية كذلك على أنها " تلك العلاقة التي توجد بين حجم العوامل المنتجة وحجم العوامل المستهلكة، فهي إذا عبارة عن مؤشر يقيم أداء الإنتاج في المؤسسة."[3]

1-2-قياس الإنتاجية:

تقاس الإنتاجية مبدئيا " بالعلاقة بين الإنتاج وعوامل الإنتاج التي ساهمت في الحصول عليه."[4]

أي أن[5]: الإنتاجية = الإنتاج الكلي /عوامل الإنتاج

ولكن يمكن التمييز بين عدة أشكال لقياسات تبعا لتعدد أنواعها، كما سنرى ذلك فيما يلي:

1-3-أنواع الإنتاجية:

تتمثل أهم أنواع الإنتاجية في:

---

[1]-باتريس فيزافونا: "**التسيير المالي**"، المطبعة التعاونية، دمشق، 1991، ص181.

[2]-B.Sansal**: «La mesure de la productivité dans l' entreprise»** ،o، p، u ; Alger, 1991، p11.

[3]-Ibid، p11.

[4]-P.LAUZEL، A.CIBERT ; **«Des ratios au tableau de bord»**، E-M-E ; paris, 1993، p13.

[5]-B.SANSAL، Op.cit، p44.

1-3-1-الإنتاجية الكلية:

وتمثل " العلاقة بين الإنتاج الكلي وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة للحصول على ذلك الإنتاج."[1]

بحيث:

الإنتاجية الكلية =الإنتاج الكلي /كل عناصر الإنتاج المستخدمة في الإنتاج.

وبالرغم من أهمية فكرة الإنتاجية الكلية إلا أن الصعوبات التي تعترض سبيل قياسها تقلل إلى حد كبير من فائدتها في مجال الدراسات والتحاليل، وذلك لأنه يتعذر الجمع بين كل عوامل الإنتاج لما تكون معبر عنها بوحدات القياس العينية أو النقدية المختلفة وغير المتجانسة.

1-3-2-الإنتاجية الجزئية:

ويقصد بها " العلاقة بين الإنتاج وعنصر واحد من عناصر الإنتاج"[2]، بحيث تقاس كما يلي:[3]

الإنتاجية الجزئية (لعنصر إنتاجي معين) = الإنتاج الكلي / الوحدات المستعملة من العنصر الإنتاجي المعين

وفي هذا الإطار نجد مثلا إنتاجية عنصر العمل وإنتاجية عنصر رأس المال وغير ذلك.

2-المردود:

سنحاول فيما يلي توضيح مفهوم المردود من خلال تعريفه وعرض كيفية قياسه.

2-1-تعريف المردود:

يشير المردود إلى مدى قدرة عنصر من عناصر الإنتاج على إنتاج السلع، أي أنه "لا يعني في كل مرة إلا عنصرا إنتاجيا واحدا وهو إذن يعبر عنه بالنسبة بين كمية السلع المتحصل عليها والكمية المستخدمة من ذلك العنصر"[4]، وبالتالي يمكن حساب عدة نسب للمردود وفقا لتعدد عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية.

---

[1]-عمر صخري، مرجع سابق، ص133.

[2]- G. RAIMBAULT; **«Comptabilité générale et analyse financière»**، Chihab، Alger, 1994، p169.

[3]- عمر صخري، مرجع سابق، ص133.

[4] B.SANSAL, OP, Cit, p21.

2-2-قياس المردود:

يقاس المردود وفقا للعلاقة التالية:[1]

المردود =كمية السلع المتحصل عليها (خلال فترة معينة) /كمية العنصر المستعمل (خلال نفس الفترة).

ويتأثر المردود بعدة عوامل مجتمعة منها درجة فعالية العاملين بالمؤسسة، مستوى تنظيمها، ظروف ووتيرة نشاطها...الخ، إلا أنه يؤخذ على طريقة حسابه بعض النقائص مثل:

- ❖ إهمالها لبعض الجوانب التقنية كالسعر والتكلفة التي لها تأثير واضح على مستويات المردود عند تغيرها، فعلى سبيل المثال يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض مستويات المردود وكذلك عند ارتفاع التكاليف، الشيء الذي يتطلب مراجعة تشكيلة أسعار المخرجات؛
- ❖ نسبية المستويات المتحصل عليها من المردود، إذ أنها تحسب على أساس عنصر إنتاجي واحد بالرغم من أن المردود يعتمد ويتأثر في الواقع وفي الوقت نفسه على العناصر الأخرى.

3-المردودية:

يرجع أصل عبارة "المردودية" إلى الترجمة اللغوية المباشرة للمصطلح الفرنسي "rentabilite" الذي تم اشتقاقه من كلمة"rente "*، أو من الفعل " rendre "**، وهذا الفعل نفسه مشتق من مرادفيه في كل من اللغة اللاتينية الشعبية "rendita" واللغة اللاتينية الكلاسيكية "reddita "، الذي يعنيان " مبلغ معاد".[2]

وعلى هذا الأساس نجد أن مختلف الآراء المختصة في مجال التسيير المالي عموما، ودراسات المردودية للمؤسسة الاقتصادية تحديدا، تميل، إلى اعتبار كل استعمال للمال يعد مربحا طالما أنه يدر نقودا بكمية اكبر من التي تكفلها، وذلك سواء كان الامر يتعلق بوديعة أو بتوظيف للمال فردي وبسيط في بنك ما مثلا، أو بمؤسسة اقتصادية قائمة بذاتها،....، وحتى بقطاع كامل من الاقتصاد الوطني.

---

[1] Ibid, p22.

* الكلمة "rente" تعني: ريع أو ايراد.

**الفعل "rendre"، يعني: رد أو إعادة.

[2] F.PINARDON : « **La rentabilité affaire de points de vue**, » edition L' HARMHTAN, paris ; 1998 ; p10.

أما الانسان البسيط فنجده يتداول في كلامه اليومي عدة معاني للمردودية كأن يقول مثلا "ان المؤسسة الفلانية تكمنت مجددا من تحقيق مردودية خلال هذه السنة أو إن المشروع الفلاني مربح"، ...الخ، بحيث غالبا ما تكون تلك المعاني للمردودية تمتاز بحدسيتها أو بدقتها النسبية.

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة أن "المصطلح الفرنسي "rentabilitè" يرادفه عادة في اللغة الإنجليزية المصطلح "profitability"[1]، وهذا الأخير يستعمل كذلك في اللغة الفرنسية (ويكتب: profitabilité) ولكن بمعاني تختلف فيما بينها من باحث إلى اخر، فنجد على سبيل المثال من يرى بأنه "لا ينطبق إلا على المؤسسة بمجموعها، بصفتها قوة منتجة"[2]، إذ يستعمله في هذه الحالة للدلالة على مدى أهلية تلك المؤسسة في خلق الأرباح أو فائض من الإيرادات على التكاليف.

أما البعض الاخر فله راي مخالف مفاده ان المصطلح (profitabilité) يعبر عن هامش النتيجة (الصافية) الذي يحسب بواسطة نسب من الشكل التالي:[3]

[الربح (profit)/ المبيعات (ventes)]× 100، حيث يحدد مقدار الربح الذي يمكن لكل وحدة من المبيعات (رقم الاعمال) أن تحققها، خلال فترة معينة.

وبما أننا خصصنا المبحث الثاني (الموالي) لشرح مفهوم المردودية، سنتوسع أكثر في هذا الموضوع لاحقا.

[1]-JC.YVES BERNARD**: «Dictionnaire économique et financier،»** DUSEUIL ; Paris ; 1989، p443.
[2]-P.Vizzavona: «**gestion financiére، analyse financiére، analyse prévisionnelle**،» 8ème édition، Berti Alger, 1999 ; p414.
[3]-G.Depallens: «**Gestion financier de l'entreprise**،» ; Sirey، paris , 1990، p255.

المبحث الثاني: مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية

في هذا المبحث، سنحاول توضيح مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية من خلال تعريفها وشرح كيفية قياسها بشكل عام، بالإضافة الى الإحاطة بأهم أنواعها وكذا العوامل المؤثرة عليها، قبل الانتقال إلى الكشف عن أهميتها البالغة بالنسبة للمؤسسة نفسها وغيرها.

المطلب الأول: تعريف المردودية وكيفية قياسها

تعرف المردودية وتقاس(بشكل عام) على النحو التالي:

1-تعريف المردودية:

يقول بيار قونصو* أنه "من المؤكد ومما لا جدال فيه أن المردودية هي نتاج لفعل أو لعمل اقتصادي كان قد تطلب تسخير عدد معين من العوامل"[1]، كما يمكن القول أن مردودية المؤسسة الاقتصادية هي "تعبير عن مدى قدرة تلك المؤسسة على الحصول على نتيجة معبر عنها بالوحدات النقدية"[2]، أن "البحث عنها يتطلب دائما أن يقارن الربح الذي حصلته المؤسسة من جراء نشاطها بالمجهود الذي بدلته من أجل القيام بذلك النشاط"[3].

على ضوء التعاريف السابقة الذكر، يمكن لنا أن نستنتج أن مفهوم مردودية المؤسسة الاقتصادية يتضمن بشكل أساسي بعدا ماليا، بحيث يشترط قبل كل شيء أن تتحصل المؤسسة المعنية، وحتما، على نتيجة محاسبية إيجابية، أي على فائض من الإيرادات على التكاليف، حتى يتسنى الكلام عن تحقيق تلك المؤسسة لمردودية خلال فترة معينة.

ثم ان مفهوم المردودية مرتبط أيضا بالوجود المسبق لوسائل تكون قابلة، بعد تسخيرها للقيام بالنشاط، أن تفرز عن تلك النتيجة، بحيث لا بد أن تقارن هذه الأخيرة (النتيجة) بتلك الوسائل التي استعملت من أجل الحصول عليها خلال الفترة المعنية.

---

*بيار قونصو: مدير مالي، ومدير الدراسات بجامعة باريس-ix(دوفين سابقا) وهو من أشهر المختصين في دراسات المردودية.

[1]-Bernard collasse: **«La rentabilité de l'entreprise، analyse، prévision et contrôle،»** 3éme édition، Dunod، Paris, 1992، P07.

[2]-Collectif de l'ordre des experts comptable agreés francais، **«La rentabilité dans l'entreprise،»** Société nouvelle mercuse، Paris, 1996، P03

[3]-Gerard alfonsi: **Paul grandjean: «pratique de gestion et danalyse financiére** ;» 3 éme édition، les édition d'organisation، Paris, 1994، p464.

ثم أن مفهوم المردودية يتعدى شرط تحقيق نتيجة إيجابية ويتضمن كذلك ضرورة تحديد مدى مكافأة الوسائل التي استعملت للحصول على تلك النتيجة خلال فترة معينة من النشاط، غالبا ما تكون تلك الفترة مقرونة بالدورة المحاسبية الواحدة (أي السنة المالية الواحدة) .

2-كيفية قياس المردودية:

تجمع مختلف الآراء المختصة في هذا المجال، أن قياس المردودية يعتمد على استعمال نسب من الشكل العام التالي[1]:

نسبة المردودية = [النتيجة المتحصل عليها (خلال فترة معينة) / الوسائل التي استعملت للحصول على تلك النتيجة (خلال نفس الفترة)] ×100

ويذهب البعض إلى حد التأكيد أن" مردودية كل نشاط اقتصادي تعتبر مرضية كلما كانت نسبة المردودية أكبر تماما من 100% "[2]، وذلك يعني أن هذا الشرط يخص كذلك النسب التي تتيح قياس المردودية المالية وغيرها للمؤسسة الاقتصادية.

❖ بالنسبة للنتيجة:

يوجد في حقيقة الأمر عدد كبير(ن) من الحالات التي يمكن للنتيجة أن تأخذها حيث أن البعض منها محسوب ومتوفرة مباشرة في جدول حسابات النتائج، والبعض الأخر يمكن أن يحسب انطلاقا من المعطيات التي يتضمنها نفس الجدول، وبالتالي فان النتيجة بإمكانها أن تكون ذات مدلول مالي بحث أو اقتصادي أيضا، ونذكر منها على سبيل المثال:

القيمة المضافة، الفائض-النقدي، الفائض الخام للاستغلال، نتيجة الاستغلال ،...، نتيجة السنة المالية.... الخ.

❖ بالنسبة للوسائل:

وكذلك الأمر بالنسبة للمقادير من "الوسائل المستعملة"، فبإمكانها أن تأخذ عدد كبيرا (م) من الحالات، بعضها متوفر مباشرة في الميزانية (المالية) والبعض الآخر منها قابل للحساب انطلاقا من المعطيات التي تتوفر عليها نفس الميزانية، كما أن عدد منها له مدلول مالي وهي معرفة في جهة الخصوم، وعددا آخر منها له مدلول اقتصادي وتكون معرفة في جهة الأصول، من بين الأمثلة

[1]-Bernarde Collasse: «**Gestion financier de l'entreprise**‹»‹ P.U.F‹ Paris, 1992‹ P51.
[2]-Pierre-andré DUFIGOUR‹ Anne GAZENGEl: «**Introduction a la finance de l'entrprise**» ‹Dunod‹ Paris, 1983‹ P25.

الأكثر شيوعا نجد مثلا: الأموال الخاصة، رؤوس الأموال الدائمة، الأصول الثابتة، (الخامة أو الصافية)، مجموع الأصول (الخامة والصافية) ،...، الخ.

وهكذا، نستطيع من الناحية النظرية أن نحصل على عدد كبير (ن× م) من التركيبات الممكنة للعلاقة: النتيجة/ الوسائل، المحددة للمردودية إلا أنه في واقع الأمر لا يمكن إلا للبعض من تلك التركيبات أن تكون ذات معنى أو ذات فائدة حقيقية، والسبب في ذلك يعود من جهة إلى كون أي نتيجة لا تقارن إلا بالوسائل التي استعملت فعلا للحصول عليها، ومن جهة أخرى فإن كل تركيبة يجب أن تعبر وأن تعكس وجهة نظر المحلل الذي يستعملها في إطار الوصول إلى هدف مفيد ومحدد.

وسنرى لاحقا أن هذا التعدد في القياسات الممكنة للمردودية يتضمن ويخفي كذلك في طياته تعددا مهما في أنواع المردودية نفسها.

كما تجدر الإشارة أن أهمية تحليل نسب المردودية تكمن خاصة في المعلومات والحقائق المفيدة التي يمكن التوصل إليها بشأن أي نشاط اقتصادي يكون موضوع الدراسة، مدى قدرته على خلق الأرباح ومدى قدرة تلك الأرباح من تأمين المكافأة اللازمة لكل الوسائل التي استعملت من أجل الحصول عليها ومدى نجاعة السياسات والقرارات المطبقة بغرض مزاولة وتأدية ذلك النشاط... الخ.

والأهم من ذلك، يمكن الاعتماد على تلك المعلومات والحقائق لتفادي النقائص ولترشيد ذلك النشاط بهدف الحصول على أمثل النتائج بأقل الوسائل الممكنة، في المستقبل.

وحتى تكون نسبة المردودية ذات معنى هادف، وحتى تؤدي الدور منها على أكمل وجه، يجب أن تستعمل ضمن الأطر التالية:

أولا: المقارنة بين الإنجازات والتنبؤات:

بحيث يتم في نهاية فترة الدراسة تحديد مدى مطابقة النسب المتحصل عليها للنسب التي خطط لها وكان من المفروض على المؤسسة المعنية أن تحققها، ومن ثمة يتم استخلاص الفروقات والأسباب التي أدت إلى حدوثها.

ثانيا: المتابعة المستمرة:

وذلك على فترات زمنية منتظمة ومتتالية لتطور تلك النسب، ومراقبة التغيرات التي تطرأ على مستويات المردودية عبر تلك الفترات.

ثالثا: المقارنة بين المؤسسات:

أي التي تكون متجانسة من حيث النشاط، فمن المهم لأي مؤسسة أن تقارن نسب المردودية التي تحققها بالنسب التي تحققها مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى تزول نفس النشاط، وأن تتخذ من تلك النسب كنقاط للموازنة تهتدي بها وتحاول على ضوءها أن تحسن نسبها قدر الإمكان.

المطلب الثاني: أنواع المردودية

تنقسم مردودية المؤسسة الاقتصادية إلى عدة أنواع مرتبطة ببعضها البعض ومن بينها نذكر ما يلي:

1-المردودية المطلقة:

بإمكان الدراسات الخاصة بمردودية المؤسسة الاقتصادية أن تنطلق من تحليل الحسابات، إذ أن النتائج أو الأرصدة الوسيطة للتسيير التي توفرها المحاسبة العامة قد تستعمل في إطار التحاليل المالية والاقتصادية التي تجرى في المؤسسة وهي تعبر عن ما يعرف بالمردودية المطلقة لتلك المؤسسة.

فنتيجة السنة المالية مثلا تعتبر في حالة ما إذا كانت إيجابية عن القدرة على تحقيق مردودية مطلقة وتزداد أهميتها كلما ازداد حجم تلك النتيجة والعكس صحيح.

لكن الحديث عن هذا النوع من المردودية يقابله الكثير من التحفظ والمعارضة من قبل أغلب المختصين في هذا الميدان لأنهم يعتبرون أن قياس المردودية يعتمد على نسب من الشكل:

[النتيجة/ الوسائل] ×100

في حين أن مفهوم المردودية المطلقة لا يرتكز إلا على النتيجة ويتجاهل الوسائل المستعملة للحصول عليها، فلا يقارب بينهما وبالتالي فإن مفهوم المردودية المطلقة يعتبر مجردا من فائدته ويذهب البعض إلى حد اعتباره "مفهوما مغلوطا"[1].

[1]-G.depallens، Op.cit ; P255.

2-المردودية الحدية:

يمكن تعريف المردودية الحدية بأنها " النتائج المتحصل عليها بعد إدخال عنصر جديد يؤدي الى ربح إضافي أو خسائر إضافية "[1].

وتقاس المردودية الحدية بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{المردودية الحدية} = \frac{\text{التغير في النتيجة خلال فترة زمنية معينة}}{\text{التغير في الوسائل المستعملة خلال نفس الفترة}}$$

بحيث:

- ❖ إذا كانت المردودية الحدية أكبر من الصفر، فهذا يعني أن المردودية الكلية في تزايد.
- ❖ إذا كانت المردودية الحدية تساوي الصفر، فهذا يعني أن المردودية الكلية ثابتة.
- ❖ إذا كانت المردودية الحدية أقل من الصفر، فهذا يعني أن المردودية الكلية في تناقص.

3-المردودية الكلية:

إن الحديث عن المردودية الكلية يقودنا إلى حساب نسب للمردودية من الشكل:

$$[\text{النتيجة}/\text{الوسائل}] \times 100$$

بحيث " يكون البسط مشكلا من نتيجة محاسبة كلية، بمعني من نتيجة تخص جميع نشاطات المؤسسة وكل أجزائها أو أقسامها في نفس الوقت، بحيث تقيس قدرتها خلال السنة المالية في حين يتكون المقام من الوسائل المستعملة للحصول على تلك النتيجة خلال نفس السنة المالية ".[3]

4-المردودية الجزئية:

أن المردودية الجزئية تختلف عن المردودية الكلية، فهي تهتم بجزء معين من نشاط المؤسسة مثل: ورشة إنتاج أو منطقة بيع .....الخ، وتحسب المردودية الجزئية بالعلاقة التالية:

المردودية الجزئية (في ورشة معينة) = النتيجة المتحصل عليها خلال فترة معينة (في الورشة المعينة) / الوسائل المستعملة للحصول على تلك النتيجة خلال نفس الفترة (في نفس الورشة)

وبالتالي فإن التحكم في مجموع المرد وديات الجزئية يؤدي إلى التحكم في المردودية الكلية في نهاية كل سنة مالية.

[1]-H.Branchard: «**dictionnaire économique et social**» 11 eme éditions ouvriéres, Paris, 1978, P4441.
[2]-Ibid. P 441.
[3]-Benard Collasse: «**la rentabilité de l'entreprise: analyse، prévision et contrôle**» ; Op.Cit ; p13.

5-المردودية الاقتصادية:

" تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال في جدول حسابات النتائج والاصول الاقتصادية في الميزانية "[1].

كما يعرف عن المردودية الاقتصادية أو" مردودية الاستعمالات"[2] لمؤسسة ما المسماة أحيانا ب "مردودية الاستغلال"[3]، بأنها تعبر عن قدرات الاستغلال لتلك المؤسسة في مجال نشاطها خلال فترة معينة غالبا ما تكون السنة المالية الواحدة.

ويمكن قياس المردودية الاقتصادية بواسطة عدة نسب، على امتداد المراحل المختلفة والمتتالية، لتكوين نتائج المؤسسة، كذلك تبعا لأهداف التحليل المراد القيام به، ومن أشهر هذه النسب نذكر ما يلي:[4]

- ❖ نسبة المردودية الاقتصادية(re1) = [الفائض الخام للاستغلال/مجموع الأصول (الصافية)] ×100
- ❖ نسبة المردودية الاقتصادية (re2) = [نتيجة الاستغلال/مجموع الأصول (الصافية)] ×100
- ❖ نسبة المردودة الاقتصادية(re3) = [نتيجة السنة المالية + المصاريف المالية] /مجموع الأصول (الصافية) ×100
- ❖ نسبة المردودية الاقتصادية(re4) = [نتيجة السنة المالية/مجموع الأصول (الصافية)] ×100

6-المردودية المالية:

بما أننا سنتوسع أكثر في هذا الموضوع، نكتفي هنا بالقول أن المردودية المالية تعتبر من أهم أنواع المردودية في المؤسسة الاقتصادية وهي تخص الأموال الخاصة أو الموارد المالية المملوكة من قبل أصحاب المؤسسة (الملاك)، حيث " تسمح بقياس مدى مساهمة كل وحدة نقدية من هذه الأموال (الخاصة) في خلق الأرباح (الصافية) خلال كل سنة مالية"[5].

---

[1]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص267.

[2]-P-A. DUFIGOUR; A. GAZENGEL; op.cit; P25.

[3]-B. COLLASSE : « **La rentabilité de l'entreprise ; analyse ; prévision et controle** » ; op.cit ; P22.

[4]-P. CONSO : « **La gestion financiére de l'entreprise** » ; Tom 1 ; 7éme édition ; DALLOZ ; Paris ; 1992 ; P513.

[5] -Rachid Khlaifi : « **L'analyse des comptes des résultats** » ; l'édition d'organisations ; Paris ; 1985 ; P118.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في المردودية وأهميتها

تتأثر مردودية المؤسسة الاقتصادية بعدة عوامل، وهي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة نفسها وبالنسبة لعدة أطراف أخرى، وكذلك كما هو موضح فيما يلي:

1-العوامل المؤثرة في المردودية:

تنقسم العوامل المؤثرة في المردودية إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، وهي:[1]

1-1العوامل الخارجية:

هي نابعه من خارج المؤسسة وتتمثل في:

1-1-1-التضخم النقدي:

التضخم النقدي هو أكبر مشكل اقتصادي تواجهه المؤسسة في سبيل تحقيق مردودية مقبولة حيث يكون تأثيره مباشرا على العملية الإنتاجية وعلى الأسعار.

1-1-2-المؤسسات المنافسة:

المؤسسات المنافسة تعتبر عاملا من العوامل المؤثرة على المردودية حيث كلما زاد عدد المنافسين في السوق اتجهت وضعيتها إلى عدم الاستقرار وهذا ما يجبر المؤسسة أن تكون في مستوى المنافسة للمحافظة على مكانتها في السوق.

1-1-3-السوق:

يعتبر السوق عاملا مؤثرا في المردودية، فكلما أهملت المؤسسة دراسة السوق وتحديد احتياجات الزبائن والسعر المناسب للسلع كان التأثير سلبيا على قدرتها على خلق الأرباح .

1-2-العوامل الداخلية:

أما هذه العوامل فتكون نابعه من داخل المؤسسة وتتمثل في:

1-2-1-عدم التحكم في الموارد البشرية:

من أهم العراقيل التي تجعل المؤسسة غير قادرة على التحكم التام في تسيير العقلاني للموارد البشرية نجد:

- عدم الاهتمام بتطوير معارف العمال؛

[1]-عمار بوخزار: **"التسيير المالي"**، مطبعة الضربين، دمشق، 1992، ص ص194-195.

- ❖عدم وجود دورات تكوينية للعمال؛
- ❖ارتفاع حوادث العمل؛
- ❖عدم تطبيق سياسة مناسبة للأجور؛
- ❖ارتفاع عدد التغيبات عن العمل؛
- ❖ارتفاع حركة العمل (الدخول والخروج).

1-2-2-عدم التحكم في الإنتاج:

ومن أهم الأسباب عدم التحكم في الإنتاج نذكر:

- ❖عدم الاكتراث بالمتغيرات (من تكنولوجيا وابتكارات) التي تساهم في تطوير الإنتاج وسرعة إتمامه بأقل الأخطاء؛
- ❖انخفاض المستوى التعليمي والتكويني للعمال؛
- ❖غياب القدرة على تحديد الأوقات اللازمة لكل مرحلة من مراحل الإنتاج؛
- ❖غياب تحليل وتقدير الفروقات في الإنتاج ومعرفة العوامل التي نتجت عنها تلك الانحرافات وغياب الحلول المقترحة لها.

1-2-3-سوء التسيير:

يؤدي عدم العمل بوظائف الإدارة الصحيحة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة إلى نقص في الكفاءة والفعالية، وبالتالي عدم تحقيق مردودية موجبة، ومن العوامل التي تؤدي إلى غياب التحكم في التسيير نذكر خصوصا ما يلي:

- ❖ غياب نظام مراقبة التسيير وعدم توفير المعلومات لاتخاذ القرارات المهمة؛
- ❖ عدم تحديد الأهداف المتوسطة والقصيرة الأجل بطرق علمية؛
- ❖ غياب المسؤولية عن الأفراد الذين يقومون بقياس النتائج وتحديد الانحرافات وأسبابها.

2-أهمية المردودية:

تكتسي المردودية أهمية بالغة من عدة نواحي وذلك سواء من حيث كونها ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة، أو من حيث كونها مصدر ثقة للمتعاملين معها، وذلك كما هو موضح فيما يلي:[1]

[1]-B.Collasse : «**La rentabilité de l'entreprise** » ; op.cit ; PP28-29.

2-1-المردودية ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة:

أن تحقيق مردودية مقبولة يعتبر ضرورة مالية بالنسبة للمؤسسة وذلك لأسباب الرئيسية التالية :

2-1-1-لضمان نمو المؤسسة وتطورها:

أن رغبة المؤسسة في توسيع نشاطها من خلال رفع الإنتاج والمبيعات يتطلب منها القيام باستثمارات إضافية في شكل أصول ثابتة ورأس مال عامل إن أمكن ذلك، معتمدة على الموارد المالية المتاحة لديها بصورة مباشرة والمتمثلة في المبالغ المخصصة للإهتلاكات والمؤونات بالإضافة إلى الأرباح التي احتفظت بها في شكل احتياطات، اي مجموع الموارد المالية التي يوفرها لها تمويلها الذاتي، وهو الأمر الذي يسهل تحقيقه اذا كانت المؤسسة تتحصل على مستويات مرضية ومقبولة من المردودية، بحيث توجه مخصصات الاهتلاك إلى إعادة تكوين الطاقة الإنتاجية التي تقادمت وتأكلت بفعل الاستعمال ومرور الزمن، كما تسمح الاحتياطات بتطوير وتنمية تلك الطاقة عن طريق تمويل شراء تجهيزات إنتاجية أخرى، ومن جهة أخرى باستطاعة المؤسسة التي تحقق مردودية مقبولة أن تجد الموارد المالية اللازمة لها من مصادر خارجية بسهولة وفي أحسن الظروف، أي بالأحجام المطلوبة وبمعدلات فائدة معقولة.

2-1-2-للحفاظ على استقلاليتها المالية:

تلعب الأرباح التي تحتفظ بها المؤسسة لنفسها في شكل احتياطات دورا هاما في نمو الأموال الخاصة وتعزيزيها أكثر، وهي تمثل موارد مالية إضافية يمكن استعمالها لاقتناء أصول جديدة، حيث تعمل هذه الأموال على تحسين الاستقلالية المالية للمؤسسة المعنية مما قد يجنبها اللجوء الاضطراري أو المفرط إلى مصادر التمويل الخارجية، أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة تحقق مستويات متدنية للمردودية، أولا تحققها اطلاقا، فإن ذلك يعني أن الاحتياطات التي احتفظت بها سابقا ستأخذ في التقليص تدريجيا (نتيجة لتعويض الخسائر المحققة وتغطيتها بواسطة الاحتياطات) مما يؤثر سلبا على الأموال الخاصة، فتفقد المؤسسة تدريجيا حيزا معتبرا من استقلاليتها المالية.

2-2-المردودية مصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

تلعب المردودية المحققة من قبل المؤسسة دورا هاما في رفع درجة الثقة التي تتمتع بها المؤسسة لدى المتعاملين الاقتصادين والاجتماعيين معها، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

2-2-1-بالنسبة للمساهمين:

يعتبر المساهمون أول وأهم مصدر لرؤوس الأموال في المؤسسة، وهم بذلك يخاطرون بضياع حصصهم (أو أسهمهم)، ولذلك يجب أن تبلغ مردودية المؤسسة المستويات الكافية التي تسمح بمكافأتهم من خلال ضمان جزء من الثروة (الأرباح) التي تخلقها المؤسسة، يخصص لفائدتهم في شكل عوائد أو أرباح لحصصهم (أو أسهمهم).

وبما أن سلوك المساهم تتحكم فيه بالدرجة الأولى رغبته في الاستثمار في المجال الذي يسمح له بالحصول على أكبر ربح ممكن، فإن قراره بالاحتفاظ بحصته (أو أسهمه) أو رفعها أكثر يتوقف أساسا على مدى اقتناعه بأن تلك المؤسسة ستوفر لها الاستعمال الأمثل، وأن ذلك سيعود عليه بقدر كافي من الأرباح، وعليه فإن ثقته ستتعزز أكثر كلما زادت مردودية المؤسسة وسيجعله ذلك متمسكا بالاستثمار فيها والعكس صحيح إذا تدهورت مردودية المؤسسة.

2-2-2-بالنسبة للمقرضين:

يبحث المقرضون بالدرجة الأولى على إمكانية الحصول على مكافأة كبيرة، وتسديد أكيد للقروض التي يقدمونها للمؤسسة، لذلك نجدهم يهتمون كثيرا بمستويات المردودية المحققة من قبلها قبل الموافقة على تسليفها أي مبلغ، ومن الطبيعي أنهم يتعاملون مع المؤسسة التي تحقق أرباحا بدلا من المؤسسة التي لا تقوى على ذلك، بالإضافة إلى ذلك فهم يراقبون تطور قيم أسهمها في البورصة، فطالما كانت مرتفعة وفي تزايد منتظم، اتخذوا ذلك كمؤشر على القدرات الاقتصادية والمالية الجيدة للمؤسسة المعنية، الشيء الذي يعزز ثقتهم فيها ويشجعهم على الاستمرار في إقراضها الأموال التي تحتاجها، أما إذا كانت مستويات المردودية متدنية، فإن ذلك يدفع بالمقرضين في حالة موافقتهم على توفير المبالغ المطلوبة من طرف المؤسسة إلى فرض شروط متشددة (كمعدلات فائدة مرتفعة مثلا) تماشيا مع ارتفاع درجة الخطر الذي يتعرضون له، لأن زيادة تدهور مستويات المردودية التي تحققها المؤسسة، يزيد من احتمال عدم قابليتها للوفاء بالتزامات التسديد، وبالمقابل نجد أن ارتفاع معدلات الفائدة يعني بالنسبة للمؤسسة ارتفاع التكاليف المالية التي تؤثر سلبا على نتائجها، مما يترتب عنه في نهاية الأمر صعوبة في تدارك النقص المسجل في مستويات المردودية لتلك المؤسسة.

2-2-3-بالنسبة للموردين:

يفضل الموردون التعامل مع المؤسسة التي تحقق أرباحا لاعتبارهم أن مردودية المؤسسة تعد مصدر ثروة بالنسبة لهم وذلك لأنها تضمن استمرارهم في تموين المؤسسة المعنية بمبيعاتهم بصفة منتظمة، وتتزايد أهمية تلك المبيعات عندما تقرر المؤسسة توسيع نشاطها وتطويره، وفي الغالب تكون شروط القروض التجارية الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة مرتبطة بدرجة ثقتهم فيها حيث أن هذه الثقة ترتفع كلما كانت مردودية المؤسسة مرتفعة وتنخفض بانخفاض مردوديتها.

2-2-4-بالنسبة للزبائن:

من الضروري أن تكون العلاقة بين المؤسسة والزبائن علاقة وثيقة، فإذا كان هناك أي تقصير من قبل المؤسسة فيما يخص الكميات أو المواصفات والجودة التي يطلبها الزبائن، أو عدم احترامها للآجال المتفق عليها لتسليم طلبياتهم فإن ذلك من شأنه أن ينعكس سلبا على سمعتها وبالتالي قد تنقطع العلاقة بينهم مما يترتب عن ذلك تقلص معتبر في رقم أعمال المؤسسة، وبالتالي انخفاض في نتائجها ومردوديتها.

2-2-5-بالنسبة للأجراء:

من المهم جدا بالنسبة للأجراء أن تتمكن مؤسستهم من تحقيق نتائج إيجابية ومستويات مرتفعة للمردودية حيث تعتبر المردودية في نفس الوقت كسبب وكنتيجة لسياسة الأجور المرتفعة التي تطبقها بعض المؤسسات.

2-2-6-بالنسبة للدولة:

إن لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة وتكمن هذه الأهمية بالخصوص فيما يلي:

- ❖ استفادة الدولة من الجزء المقتطع من النتيجة الإجمالية للسنة المالية (الإيجابية) الذي يتمثل في الضريبة على الأرباح؛
- ❖ مساهمة المؤسسة في تكوين إجمالي النتائج الداخلي (P.I.B) عن طريق الثروة التي تخلقها في شكل قيم مضافة؛
- ❖ الصادرات التي يمكن للمؤسسة أن تنجزها الشيء الذي يجعلها تساهم في توازن ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الأول

إذا كان المفكرون الاقتصاديون يختلفون في إعطاء تعريف موحد وشامل للمؤسسة الاقتصادية، فإن ذلك لا يعود لاختلافهم الفكري أو المذهبي فحسب بل يرجع كذلك لتعقيد طبيعة هذا الكيان الاقتصادي، وكذا تموقع المؤسسة الاقتصادية في بيئة أكثر تعقيدا، وعليه فقد نظر كل مفكر إلى المؤسسة الاقتصادية من زاويته الخاصة، فهناك من عرفها على أنها وحدة إنتاجية وتوزيعية للمداخل، وأخر ركز على أنها مركز لا تخاد القرارات الاقتصادية والمالية وذهب أخرون لاعتبارها نظام حيث أن المنظور الأكثر وسطية وتوافقا هو المنظور النظامي الذي عرفها على أنها مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها ومع محيطها لتحقيق الأرباح وتعظيمها في ظل اقتصاد السوق.

ويتم تصنيف المؤسسة الاقتصادية تبعا لعدة معايير: (الشكل القانوني، طبيعة الملكية، مجال النشاط الاقتصادي، ومعيار الحجم)، كما أنها تضم عدة وظائف رئيسة، حيث تشمل المجموعة الأولى وظيفة الإدارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه...والرقابة)، أما المجموعة الثانية فتشمل وظائف الاستغلال (التموين، الإنتاج والتسويق) بينما تتكون المجموعة الثالثة من وظائف توفير الموارد التي تنقسم إلى وظيفة الموارد البشرية والوظيفة المالية، كما لها عدة أهداف اقتصادية (تحقيق الربح وتعظيمه) وأهداف أخرى اجتماعية وثقافية وغيرها.

ويعتبر تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية من زاوية المردودية من اختصاص الوظيفة المالية، وبالضبط جزءا من التحليل المالي الذي يعد بدوره جزءا من التسيير المالي، حيث يستخدم هذا التقييم عدة مؤشرات مثل الإنتاجية والمردود والمردودية.

ولقد رأينا ان أنواع مردودية المؤسسة الاقتصادية، عديدة، (مثل المطلقة، الحدية، الكلية، الجزئية، الاقتصادية والمالية) وهي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة نفسها بحيث تعتبر ضرورة مالية لضمان نموها وتطورها وكذا للحفاظ على استقلاليتها المالية، ومن جهة أخرى تعد مصدر ثقة في المؤسسة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الذين تربطهم بها بشكل مباشر علاقات تبادل وغيرها، ومنهم أولا المساهمين ثم المقرضين، الموردين، العملاء، المستخدمين والدولة.

وعلى العموم، تقاس مردودية المؤسسة الاقتصادية بالعلاقة بين النتيجة المتحصل عليها خلال فترة من النشاط من جهة، والوسائل التي استعملت للحصول على تلك النتيجة خلال نفس الفترة من جهة أخرى، حيث توجد عدة علاقات لقياسها في الواقع تبعا لتعدد أنواعها، كما تؤثر عليها عدة عوامل بعضها خارجي (مثل التضخم النقدي والمؤسسات المنافسة والسوق عامة) والبعض الاخر

منها داخلي (مثل عدم القدرة على التحكم في الموارد البشرية والإنتاج وكذلك سوء التسيير والإدارة عامة).

الفصل الثاني: علاقة المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية بمديونيتها الكلية

تمهيد:

المبحث الأول: مفهوم المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تعريف المردودية المالية وكيفية قياسها

المطلب الثاني: مكونات نسبة المردودية المالية

المطلب الثالث: أهمية المردودية المالية

المبحث الثاني: المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: تفكيك نسبة المردودية المالية

المطلب الثاني: الأثر المزدوج للمردودية الاقتصادية ودرجة المديونية على المردودية المالية

المطلب الثالث: أليات التحكم في المردودية المالية

خلاصة الفصل الثاني.

تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهوم المردودية بشكل عام، حيث عرفناها وأوضحنا، المبدأ العام لقياسها وكذا أبرز أنواعها (بما فيها المردودية المالية) وأهميتها بالنسبة للمؤسسة نفسها ولعدة أطراف أخرى، سنركز الدراسة في هذا الفصل (الثاني) بشكل خاص على توضيح مفهوم المردودية المالية ومحدداتها الأساسية، لكي نكشف عن العلاقة الوطيدة التي تربط بينها وبين هذه المحددات بما في ذلك على الخصوص، المديونية الكلية.

المبحث الأول: مفهوم المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المردودية المالية، بشكل مختصر، حيث رأينا أنها تعد من أهم أصناف المردودية في المؤسسة الاقتصادية سنحاول فيما يلي أن نتوسع أكثر في شرح مفهومها، وذلك من خلال تعريفها وتوضح كيفية قياسها، ثم التعرض بالدراسة لمكوناتها وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسة أولا، ثم بالنسبة لعدة متعاملين اقتصاديين واجتماعيين أخرين.

المطلب الأول: تعريف المردودية المالية وكيفية قياسها

تعرف المردودية المالية وتقاس على النحو التالي:

1-تعريف المردودية المالية:

المردودية المالية هي "مردودية الأموال الخاصة، وهي تهم إجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، إذ أنها تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين"[1].

كما تعرف كذلك بأنها "ذلك المقياس الذي يعطينا مدى قدرة المؤسسة على توفير الأموال اللازمة لضمان الاستقرار لأنشطتها وعملياتها وكذلك تجديد عقاراتها المنقولة وغير المنقولة"[2].

وعلى العموم يمكن القول ان المردودية المالية "هي مؤشر عن مدى قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين وزيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر ويقبل بوضع وعهد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة قدر الإمكان"[3].

2-قياس المردودية المالية

تقاس عادة المردودية المالية بواسطة النسب التالية:[4]

$$(F) \text{ نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

---

[1]-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص168.

[2]-فوزي عبد الجليل: "**التحليل المالي**"، دار العالمين، الإسكندرية، 2000، ص255.

[3]-Patrick piget : « **Gestion financiére de L'entreprise**,»2eme édition ; economica, Paris, 2005, p105.

[4]-زكرياء لشهب: "**دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص88.

حيث تبين هذه النسبة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس المال الاجتماعي للمؤسسة ويجب "أن تكون موجبة وعلى الأقل أعلى من معدلات الفائدة المطبقة في الأسواق المالية، لزيادة حظوظ المؤسسة في جلب ادخار المساهمين"[1].

المطلب الثاني: مكونات نسبة المردودية المالية

تمثل النسبة (F)* السابقة الذكر، الطريقة الأكثر شيوعا في قياس المردودية المالية، حيث تمثل عادة، نتيجة السنة المالية ذلك الربح الصافي المحقق من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية، أما الأموال الخاصة فهي الأموال المملوكة من قبل المساهمين (الملاك) بما في ذلك رأس المال الاجتماعي والاحتياطات بكل أصنافها وغيرها من العناصر المكونة لهذه الأموال في نهاية نفس السنة المالية.

1-نتيجة السنة المالية:

تتكون النتيجة الصافية للسنة المالية على مراحل متتالية من نشاط المؤسسة حيث أنها "تساوي الفرق بين مجموع المنتوجات (الإيرادات) ومجموع المصاريف والأعباء (التكاليف) في تلك السنة، وتوافق الربح في حالة تحقيق فائض للإيرادات على التكاليف، أو قد توافق الخسارة في الحالة المعاكسة"[2].

وتحسب هذه النتيجة، بالتسلسل، في جدول حسابات النتائج على النحو التالي:[3]

أولا:

إنتاج السنة المالية = رقم الأعمال (+ أو-) تغيرات المخزونات والمنتوجات المصنعة والمنتوجات قيد التصنيع +الإنتاج المثبت+ إعانات الاستغلال.

ثانيا:

استهلاك السنة المالية = المشتريات المستهلكة +الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

---

[1]-R.KHLAIFI ; op.cit، P118.

* $F = \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$

[2]-أحمد التيجاني بلعروسي: "**النظام المحاسبي المالي**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص203.

[3]-نفس المرجع الأنف الذكر، ص99.

ثالثا:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية.

رابعا:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال – أعباء المستخدمين – الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

خامسا:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات العملياتية الأخرى – الأعباء العملياتية الأخرى – المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم + الاسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات.

سادسا:

النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية.

سابعا:

النتيجة العادية قبل الضرائب* = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

ثامنا:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية (+ أو –) الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية.

تاسعا:

النتيجة غير العادية = منتجات غير عادية (عناصر يجب تبيانها) + أعباء غير عادية (عناصر يجب تبيانها)

عاشرا:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + النتيجة غير العادية.

* النتيجة العادية قبل الضرائب تساوي كذلك مجموع منتجات (إيرادات) الأنشطة العادية محذوفة منها مجموع أعباء (التكاليف) الأنشطة العادية.

2-الأموال الخاصة:

تمثل الأموال الخاصة (في نسبة المردودية المالية) تلك الوسائل أو الموارد المالية المستعملة من قبل المؤسسة خلال سنة مالية معينة، للحصول على النتيجة الصافية لنفس السنة المالية، ويمكن تعريفها عموما بأنها "وسائل التمويل المساهم بها أو المتروكة من طرف المالك أو المالكين تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة".[1]

وتحسب الأموال الخاصة في الميزانية المحاسبية-المالية، كما يلي:[2]

الأموال الخاصة = رأس المال الصادر (أو المشغل) + رأسمال غير مطلوب + العلاوات والاحتياطات (+أو-) فارق إعادة التقييم(+أو-) النتيجة الصافية + رؤوس أموال أخرى (ترحيل من جديد).

المطلب الثالث: أهمية المردودية المالية

يمكن تلخيص أهمية المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية على النحو التالي:[3]

1-بالنسبة للمؤسسة نفسها:

إن كل مؤسسة اقتصادية تبتغي هدف المردودية في اقتصاد السوق، فتحقيقها يعبر عن سلامة مركزها المالي وصحة أسلوب التسيير الذي تنتهجه، كما أن المردودية المالية من أهم الوسائل التي تسمح بتحقيق الاستراتيجية والحفاظ على توازن المؤسسة وكذلك تقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة وضعف فيها، وكذا تحديد وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه والمساعدة في اتخاذ القرارات السليمة وتتخذ أيضا كأساس لتصحيح الانحرافات غير الملائمة ومن جهة أخرى إذا لم تحقق للمؤسسة مردودية مالية مرضية فإنها لن تتمكن من القضاء على مشكلة التمويل أو على الأقل التخفيض من حدتها والقضاء تدريجيا على المخاطر المالية الخارجية وبالتالي المحافظة على استقلاليتها المالية.

[1]-سعدان شبايكي: "**تقنيات المحاسبة العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص102.

[2]-أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص102.

[3]-محمد أمين عكوش: "**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجيستر في العلوم المالية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر-3-، 2011، ص54.

2-بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الأخرين:

إن ما يهتم به المستثمرون بالدرجة الأولى هو ما ينجم من عائد على الأموال المستثمرة في المؤسسة وما حققته أو يمكن أن تحققه من قيمة مضافة في مقابل المخاطر التي يمكن أن تنجر عن ذلك وبالتالي فالمساهم الحالي يبحث عن المفاضلة بين الاحتفاظ بأسهمه مستثمرة في المؤسسة أو التخلي عنها والتوجه نحو خيارات أفضل لاستثمار أمواله.

أما المستثمر المرتقب فيحاول أن يفاضل بين قرار شراء أسهم المؤسسة أم لا، وهذا ما يعكس أهمية المردودية المالية بالنسبة لهم، حيث أن قراراتهم بهذا الشأن تبنى بالدرجة الأولى اعتمادا على مستوى المردودية المالية المحقق ومدى رضاهم عنه.

إلى جانب المستثمرين، تهتم كذلك بمردودية المؤسسة الاقتصادية، بشكل عام عدة أطراف، كما سبقت الإشارة* إلى ذلك، وخاصة المقرضون، الموردون، العملاء، المستخدمون(الأجراء) والدولة، إذ أن المؤسسة القادرة على تحقيق مردودية مالية مرضية، بإمكانها أن تضمن لهم مكافأتهم وجميع مستحقاتهم المالية، بالأحجام وفي الأوقات المناسبة.

* أنظر: أهمية المردودية (بشكل عام)، في المبحث الثاني من الفصل الأول.

المبحث الثاني: المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية

يتحدد مستوى المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية تبعا لمحددات أساسية معينة، ويتطلب الأمر تفكيك نسبة المردودية المالية من أجل الكشف عن تلك المحددات، حيث سنقوم في هذا المبحث بهذا العمل وفي نفس السياق سنحاول توضيح كيفية التحكم في المردودية المالية من خلال التحكم في محدداتها.

المطلب الأول: تفكيك نسبة المردودية المالية

تمر عملية تفكيك نسبة المردودية المالية بمرحلتين متتاليتين هما على النحو التالي:

1-المرحلة الأولى من التفكيك:

لقد رأينا سابقا أن المردودية المالية تقاس في الغالب كالتالي:

المردودية المالية = نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة.

ولما نقوم بإدخال مفهوم "مجموع الأصول(الصافية)"، يصبح لدينا ما يلي:[1]

نتيجة السنة المالية / الأموال الخاصة= [نتيجة السنة المالية /مجموع الأصول(الصافية)] × [مجموع الأصول(الصافية) /الأموال الخاصة]

حيث أن:

نتيجة السنة المالية /مجموع الأصول(الصافية): تمثل علاقة محددة للمردودية الاقتصادية (وهي e3 كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول).

مجموع الأصول(الصافية) /الأموال الخاصة: تشير بشكل غير مباشر إلى درجة المديونية الكلية للمؤسسة، وتسمى كذلك "بمعامل المديونية الكلية".

بحيث إذا كان:

مجموع الأصول(الصافية) =مجموع الخصوم.

مجموع الخصوم = الأموال الخاصة + الديون (الطويلة، المتوسطة وقصيرة الآجال).

يمكن إذا كتابة ما يلي:

[1]-B.COLLASSE : « **La rentabilité de l'entreprise ; analyse ; Prévision et controle** » ; op.cit.P44.

مجموع الأصول(الصافية) /الأموال الخاصة = [الأموال الخاصة + الديون (الطويلة، المتوسطة وقصيرة الآجال)] / الأموال الخاصة.

= 1+ [الديون (الطويلة، المتوسطة وقصيرة الآجال) /الأموال الخاصة]

ونلاحظ بالتالي ظهور إحدى نسب المديونية الكلية للمؤسسة (مجموع الديون /الأموال الخاصة) بحيث تعد من أهم النسب المعبرة عن الهيكل المالي للمؤسسة.

2- المرحلة الثانية من التفكيك:

يتم في هذه المرحلة تفكيك العلاقة السابقة المحددة للمردودية الاقتصادية وذلك بإدخال مفهوم "رقم الأعمال"، كما يلي:[1]

نتيجة السنة المالية/ مجموع الأصول الصافية = [نتيجة السنة المالية/ رقم الأعمال] × [رقم الأعمال / مجموع الأصول الصافية]

حيث أن:

نتيجة السنة المالية /رقم الأعمال: تمثل هامش النتيجة أي معدل الهامش الصافي للاستغلال (أو الربحية التجارية)

رقم الأعمال / مجموع الأصول (الصافية): تمثل حجم الأعمال أي سرعة دوران مجموع الأصول(الصافية).

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن المحددات الأساسية للمردودية المالية تتمثل في كل من المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية الكلية وبتعبير أخر فإن مستوى المردودية المالية يتحدد تبعا لمستويات كل من معدل الهامش الصافي للاستغلال وسرعة دوران مجموع الأصول ودرجة مديونية المؤسسة أي أن:[2]

المردودية المالية = هامش النتيجة × حجم الأعمال× درجة المديونية(الكلية).

= المردودية الاقتصادية × درجة المديونية (الكلية).

[1]-Ibid; P45.
[2]-P.CONSO, Op.cit, P253.

المطلب الثاني: الأثر المزدوج للمردودية الاقتصادية ودرجة المديونية على المردودية المالية.

إن تحليل أثر الرفع يسمح لنا بتأكيد العلاقة بين المردودية المالية ومحدداتها الأساسية وبالتالي الكشف عن كيفية تأثير هذه المحددات (بما فيها المديونية) على المردودية المالية وذلك كما يلي:

1-تحليل أثر الرفع المالي:

من خلال المثال التالي سنقوم بدراسة تحليلية للرفع المالي، لنقف من خلالها على كيفية تأثير كل من المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية(الكلية) على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية ما، غالبا ما تكون السنة المالية الواحدة.

مثال:[1]

لتكن:

K :الأموال الخاصة.

D : مجموع الديون (الطويلة والمتوسطة وقصيرة الآجال) أي المديونية الكلية للمؤسسة.

I : معدل الفائدة (أو المتوسط المرجح لتكلفة الديون"D") .

بحيث I=FF/D

و :FFالمصاريف (أو التكاليف) المالية.

ولتكن:

R :نتيجة السنة المالية (بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح وقبل توزيعR)

AT : مجموع الأصول الصافية (وهي تساوي مجموع الخصوم،أي: AT=k +D).

ولتكن:

E :المردودية الاقتصادية (محسوبة بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح ولكن قبل المصاريف المالية FF)

بحيث:

E=R+FF/AT

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية (E)في هذا النموذج تقاس انطلاقا من نتيجة السنة المالية(R)، ولكن بإضافة المصاريف المالية (FF) إلى هذه الأخيرة، باعتبار أن المردودية الاقتصادية تقاس

[1]- G.DEPALLENS, op.cit; PP322-323.

مبدئيا قبل تأثير المصاريف المالية (FF) وهذه الطريقة المبسطة تساعد في النهاية الأمر على توضيح مدى تأثير كل من المردودية الاقتصادية (E)والمديونية في آن واحد وبمعزل عن تأثير كل العوامل الأخرى (مخصصات الاهتلاك، الضريبة على الأرباح...) على المردودية المالية (F) للمؤسسة.

F :المردودية المالية: حيث F= R/K

فإن هذه العلاقة يمكن أن تكتب على النحو التالي:

$$F = (R + FF) - I.D/K$$

$$=(R+FF/AT)*AT-ID/K$$

$$F = \frac{R + (FF - ID)}{K}$$

$$= \frac{\left[\frac{(R + FF) \times AT}{AT}\right] - ID}{k}$$

وبما أن:

E :المردودية الاقتصادية تساوي حسب هذا النموذج ما يلي:

$$E = R + FF / AT$$

علما أن: مجموع الأصول(الصافية)، تساوي AT = K+D :فإن العلاقة الأخيرة المحدد ل "F"يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$F = \frac{[E \times AT] - ID}{K}$$

$$F = \frac{[E \times (K + D)] - ID}{K}$$

$$= \frac{[EK + ED] - ID}{K}$$

$$= E + (E - I) \times \frac{D}{K}$$

2-نتائج تحليل أثر الرفع المالي:

من المثال المدروس سابقا يتضح لنا جليا أن للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية ارتباطا وثيقا بمردوديتها الاقتصادية وبمديونيتها (الكلية)بحيث:

إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية(E)موجبة، فإن نسبة المردودية المالية (F)تتحدد بالدرجة الأولى تبعا لإشارة المقدار :(E-I) بحيث:

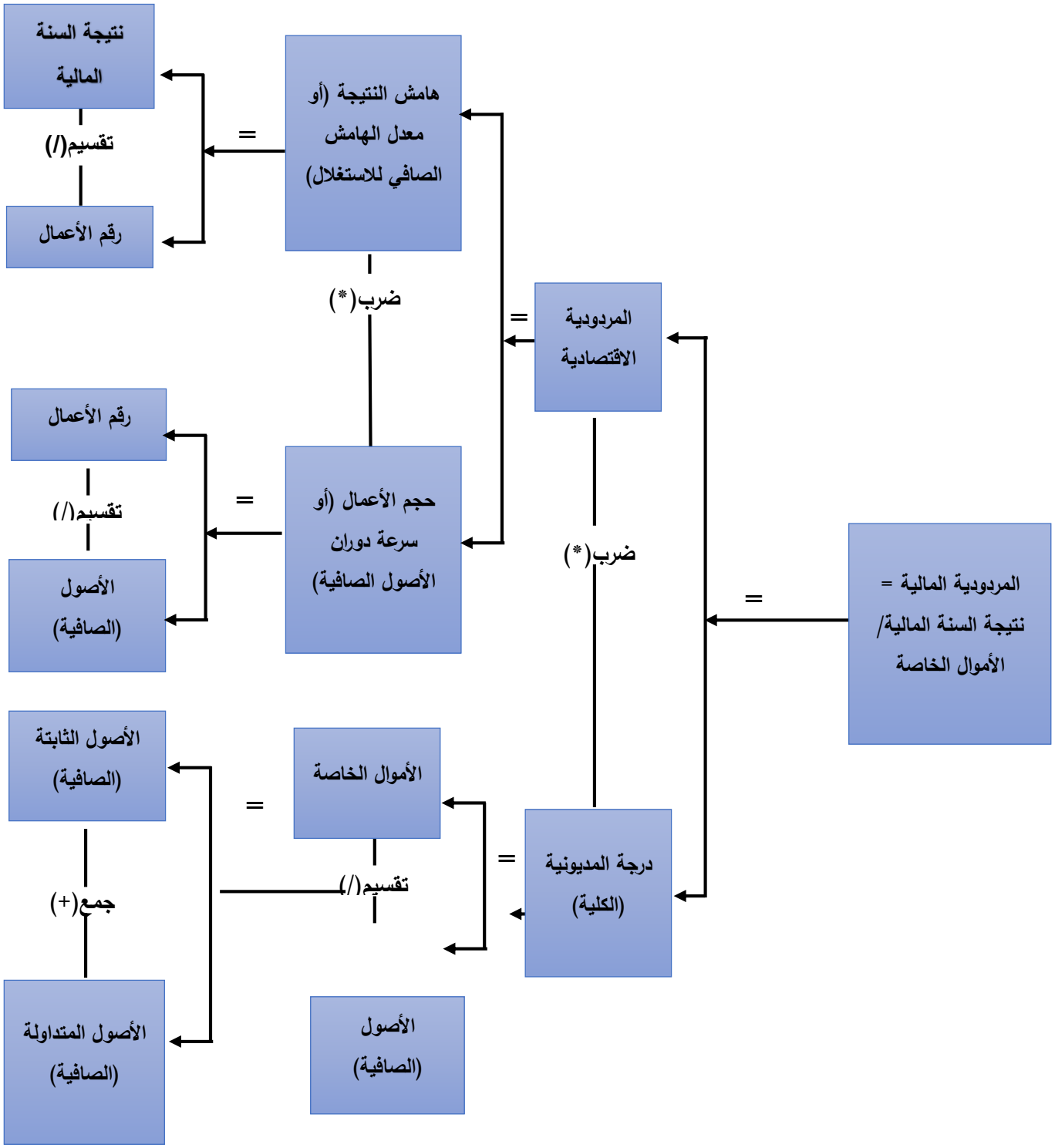
- ❖ حين يكون (E-I) موجبا، أي في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) أكبر من معدل الفائدة(المتوسط) (I)فإن نسبة المردودية المالية (F) تزداد كلما زادت نسبة المديونية الكلية(D/K) وبالتالي يكون أثر الرفع المالي إيجابيا؛
- ❖ وحين يكون (E-I)سالبا، أي في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E)أصغر من معدل الفائدة (المتوسط) (I)فإن نسبة المردودية المالية(F) تنخفض كلما زادت نسبة المديونية الكلية(D/K) ويكون بالتالي أثر الرفع المالي سالبا؛
- ❖ أما في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية(E) سالبا فإن نسبة المردودية المالية (F) لا يمكن لها أن تكون إلا سالبة أيضا، (وذلك بغض النظر عن مستوى المديونية الكلية).

المطلب الثالث: اليات التحكم في المردودية المالية

حتى تتمكن المؤسسة من التحكم في مردوديتها المالية ومراقبة تطورها يجب عليها أن تعمل على التحكم في محدداتها الأساسية أي التحكم في المردودية الاقتصادية (هامش النتيجة وحجم الأعمال) وكذا التحكم في درجة المديونية الكلية وهذا ما يوضحه الرسم التالي:*

*استعمل هذا الرسم لأول مرة من قبل المؤسسة (Dupont de nemours) الفرنسية كنموذج منهجي يمكن توظيفه في دراسات المردودية المالية حيث أنه يسهل بشكل خاص قياسها وتحليلها وكذلك مراقبة تطورها والتحكم فيها عبر الزمن.

الشكل رقم (02): المحددات الأساسية للمردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية



La Source: J.PILVERDIER – Latreyts " **Finance d'entrprise** " 2éme édition, economica, Paris, 1994, P112.

1-اليات التحكم في المردودية الاقتصادية:

إن المراقبة المستمرة لتطور نسبة المردودية الاقتصادية تسمح للمؤسسة تحديد نقاط ضعف نشاطها العادي ومن ثم اتخاد القرارات والإجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء وتقويم النشاط.

وإن ما يمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مردوديتها الاقتصادية وتوجيهها لبلوغ أمثل المستويات الممكنة هو تركيز اهتمامها ومجهوداتها على المحورين الاساسين التمثيلين في هامش النتيجة من جهة وحجم الأعمال من جهة أخرى، كما موضح فيما يلي:[1]

1-1-التحكم في هامش النتيجة:

يجب على المؤسسة أن تعمل عل تحقيق أعلى مستوى ممكن لمعدل الهامش الصافي للاستغلال وذلك يكون من خلال توسيع حجم النشاط مع تخفيض التكاليف قدر الإمكان، وهذا ما يجب القيام به من طرف المسيرين الاقتصاديين والتقنيين للمؤسسة على المدى القصير وكذلك المتوسط والطويل.

1-1-1-على المدى القصير:

يجب على المؤسسة تركيز اهتماماتها على تطبيق أنجح السياسات الرامية إلى توسيع حجم الإنتاج و المبيعات على المدى القصير، ومثال ذلك استعمال القدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها الممكنة و تفادي المشاكل التقنية التي تتسبب في تعطيل تنفيذ برامج الإنتاج وخاصة منها انقطاع مخزونات المواد الأولية و اللوازم الأخرى، و الاختناقات بين مختلفة مراحل العلمية الإنتاجية، و إضافة إلى ذلك يجب السهر على احترام الجودة المطلوبة للمنتجات، استغلال الوسائل المتاحة للقيام بنشاط البيع بأقصى وأعقل استغلال ممكن، ترقية المبيعات و الاشهار، رفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة والممكنة ...الخ.

وإلى جانب العمل على توسيع حجم النشاط وايراداته، يجب أن توجه المؤسسة جهودها نحو التحكم في تكاليف الإنتاج والمصاريف الأخرى، وتخفيضها إلى أدنى المستويات الممكنة من أجل ضمان الحصول على أفضل وأقصى النتائج الممكنة ومن أجل ذلك يتوجب عليها اتباع الطرق التي تتيح لها جمع وتوفير المعلومات الكافية والدقيقة عن تكاليفها مثل استعمال تقنيات المحاسبة التحليلية إلى جانب المحاسبة العامة، تحليل الفروقات بين التنبؤات والإنجازات.... الخ.

[1]-G.DEPALLENS, Op.cit.PP270-271.

1-1-2-على المدى المتوسط والطويل:

يجب أن ينصب اهتمام المؤسسة على المدى المتوسطة والطويل خاصة على البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة وذلك من خلال ما يلي:

- ❖ إتباع سياسة تهدف إلى التطوير الداخلي والذي يقصد به وتجديد وتطوير القدرات الإنتاجية والتسويقية، مع الحرص على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية والتخلي تدريجيا عن الأنشطة الأخرى ذات المردودية المنخفضة والمتدهورة باستمرار مع الاهتمام كذلك بالبحث العلمي ودراسات الأسواق لتكييف المنتجات حسب متطلبات وأذواق المستهلكين...الخ.
- ❖ إتباع سياسة ترمي إلى التوسع الخارجي بحيث يمكن للمؤسسة أن تبحث عن المساهمة في رأسمال الاجتماعي لمؤسسة أخرى أو أكثر، أو حتى شراء البعض منها إذا كانت الموارد المالية المتاحة لديها تسمح بذلك، وهذا العمل يندرج في إطار التكامل أو الادماج الأفقي أي التوسيع الجغرافي للأنشطة أو كذلك في اطار التكامل أو الادماج العمودي أي التوسع نحو الأنشطة الأمامية أو الخلفية للنشاط الرئيسي للمؤسسة علما أن تطلعات المؤسسة إلى التوسع الخارجي يجب أن تستجيب بالدرجة الأولى إلى البحث عن فرص إضافية لتحقيق أقصى ربح ممكن وليس من باب البحث عن الهيمنة والسلطة، لأن ضخامة حجم المؤسسة لا يعنى بالضرورة تحقيق أكيد لأقصى ربح ممكن من المردودية.

1-2-تحكم في حجم الأعمال:

يسهر التسيير المالي في المؤسسة بالدرجة الأولى على تسريع حركة دوران عناصر الأصول وذلك على المدى القصير والمدى المتوسط أو الطويل ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا العمل فيما يلي:

1-2-1-على المدى القصير:

إن الأصول تمثل استعمالات متنوعة للأموال، كما يترتب عن كل استعمال غير نافع ولو كان لمدة قصيرة تكلفة تتحملها المؤسسة، الشيء الذي يتطلب من هذه الأخيرة اجتناب ظهور تلك العناصر من الأصول العاطلة وغير المستغلة، المتروكة بدون أي استعمال مفيد.

فبالنسبة للمخزونات فمن الضروري أن تكون دائما منخفضة قدر الإمكان بحيث يجب الاحتفاظ بالمستويات التي تتطلبها أمور التسيير ودورة الاستغلال لا أكثر، كما يجب على مصلحة البيع أن تحدد لنفسها هدف الحصول على أعلى مستوى ممكن لرقم الأعمال بواسطة أدنى المستويات الممكنة للمخزونات.

بالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها يتطلب الأمر من إدارة البيع تفضيل وتشجيع التعامل مع الزبائن الذين يبدون استعدادا أكبر للتسديد الفوري أو في الآجال القريبة، وفيما يخص الأموال الجاهزة (في صندوق المؤسسة وحساباتها*) من الأفضل أن لا تترك بدون أي استعمال مفيد وأن توجه في أقرب الآجال إلى كل الاستعمالات الممكنة والأكثر نفعا خاصة.

1-2-2-على المدى المتوسط والطويل:

ترتكز عملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة خاصة على تطبيق الإهتلاكات تبعا للطرق* التي يسمح بها التشريع الضريبي، وهذه العملية التي تهدف إلى إعادة تكوين الأموال المستثمرة تمتد على عدة سنوات مالية، فتسمح بتعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة كما تعمل على تقليص وعاء الأرباح الخاضعة للضريبة.

وفي إطار الإسراع بعملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة يجب أن تعمل المؤسسة على التخلص في أقرب الآجال من تلك الأصول التي لم تعد تستغل على أكمل وجه والتي لا يمكنها أن تكون مربحة وخاصة منها التجهيزات الإنتاجية العاطلة عن العمل باستمرار والمهتلكة كليا إذ يمكن أن تكون عملية تصفيتها مربحة ومصدرا هاما لفوائض قيم معتبرة.

2-اليات التحكم في درجة المديونية (الكلية):

من ناحية المديونية على المؤسسة أن تلجأ إلى الاستدانة بالشكل الذي يحافظ على توازن هيكلها المالي ويجعل أثر الرفع المالي إيجابيا على مردوديتها المالية؛ و هذا الأمر يتطلب بطبيعة الحال أن تكون مردوديتها الاقتصادية قادرة على تغطية المصاريف المالية (و خاصة منها الفوائد القروض) ويعني في نفس الوقت انه على المؤسسة ان تكون في موقع قوة (صحة مالية جيدة) عندما تشرع في التفاوض مع مقرضيها بشأن القروض التي تطلب الحصول عليها وأن تتحصل

*الحسابات البنكية وحتى البريدية.

*مثل طريقة الاهتلاك الخطي، الثابت أو غيره.

عليها بشروط معقولة (أجال تسديد و معدلات فائدة معقولة) وبالأحجام اللازمة التي لا تفقدها على الخصوص استقلاليتها المالية.

وعلى العموم ان مفهوم المديونية ينصرف إلى كل الالتزامات المالية التي تقع على المدين (المؤسسة الاقتصادية) ومعظم المؤسسات تلجأ إلى الاقتراض متى عجزت مواردها الذاتية من أسهم وأرباح محتجزة وغيرها عن تغطية استثماراتها الجديدة أو متى توافرت الموارد الذاتية ولكن كان الاقتراض أقل تكلفة منها وهنا سوف نقوم بصورة أساسية بذكر أهم العناصر المكونة لمديونية المؤسسة وهي تشمل:

- ❖ مجموعة القروض،
- ❖ ومجموعة الديون الأخرى.

2-1-بالنسبة لمجموعة القروض:[1]

يمكن تقسيم القروض استنادا الى عدة معايير من بينها ما يلي:

2-1-1-من حيث حرية الاكتتاب في القرض:

استنادا الى هذا المعيار يمكن تقسيم القروض الى نوعين رئيسيين:

أ-القروض العامة الإختيارية:

والأصل فيها أن تكون اختيارية دون إجبار أو إكراه من قبل أحد المتعاقدين، بحيث يتمتع المكتتب بحرية تامة في عملية الاكتتاب، فهو يقبل على عملية الاكتتاب في سندات القرض مثلا دون إكراه أو إجبار، كما أن عملية تبديل القرض يتعين هي الأخرى أن لا تكون إجبارية.

ب-القروض العامة الإجبارية:

هنا لا يتمتع المكتتب في القرض بأي درجة من الحرية في عملية الاكتتاب ومثال ذلك الدولة لما تجبر الأفراد والمؤسسات على الاكتتاب في سندات القرض، وتكون ملتزمة برد أصل القرض ودفع فوائده.

2-1-2-من حيث مدة القرض:

وتنقسم إلى ما يلي:

[1]-سعيد عبد العزيز عثمان: "**الاقتصاد العام**"، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، (سنة النشر غير محددة)، ص ص397-398.

أ-القروض طويلة الآجال:

تمثل القروض طويلة الأجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين، فهي تخضع في هذه الحالة لشروط الاتفاق ما بين المبرم بينها وبين المقرض وذلك فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد.

وعادة "تتراوح فترة الاقتراض الطويل ما بين 5 الى 15 سنة وتحصل الشركات من المؤسسات المالية المختلفة كالبنوك التجارية أو شركات التأمين أو بعض الهيئات العامة"[1].

ب-القروض متوسطة الأجل:

هي تلك القروض التي "تستحق الدفع خلال فترة من 1 الى خمس سنوات، أو التي تستحق بعد مرور فترة زمنية تزيد عن الفترة الزمنية المتعلقة باستحقاق القروض قصيرة الأجل، وأقل من فترة استحقاق القروض قصيرة الأجل"[2].

ج-القروض قصيرة الأجل:

وهي "تستحق الدفع خلال فترة لا تتعدى السنة لواحدة"[3]، وخلافا للقروض الطويلة و المتوسطة التي توجه عادة لتمويل الاستثمارات، فإن القروض قصيرة الآجال تستعمل في تمويل دورة الاستغلال (مثل شراء المواد الأولية و اللوازم القابلة للاستهلاك، دفع أجور المستخدمين،...الخ.)

2-1-3-من حيث المصدر المكاني:

وهي تتمثل في[4]:

أ-القروض الداخلية:

هي تلك القروض التي تحصل عليها المؤسسة من الأفراد والمؤسسات البنكية والمالية التي تقيم داخل حدود الدولة بغض النظر عن جنسية المقرض أي سواء كان وطنيا أو أجنبيا.

ب-القروض الخارجية:

وهي تلك القروض التي تحصل عليها المؤسسة من المؤسسات الأجنبية البنكية وغيرها (مثل المؤسسات الدولية والإقليمية) بحيث تتمثل بجزء من الديون التي تتعاقد عليها الدولة مع الخارج.

---

[1]-محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى: "**الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص278-279.

[2]-جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح: "**الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص318.

[3]-عدنان هاشم السامرائي: "**الإدارة المالية**"، دار رزان للنشر، عمان، 1997، ص279.

[4]-سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سابق، ص ص402-403.

2-2-بالنسبة لمجموعة الديون الأخرى:

إلى جانب القروض بمختلف أشكالها، تشمل مديونية المؤسسة الاقتصادية ديونا عديدة أخرى منها مثلا:[1]

- ديون اتجاه المستخدمين (الأجور ومستحقات أخرى).
- ديون اتجاه شركة التأمين وصناديق التقاعد (اشتراكات المؤسسة في هذه الهيئات).
- ديون اتجاه إدارة الضرائب (الضرائب والرسوم المختلفة المستحقة على المؤسسة).
- ديون اتجاه الشركاء (أو المالك)، (توزيعات الأرباح لفائدتهم)،...الخ.

[1]-أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص25.

خلاصة الفصل الأول

تعبر المردودية المالية عن مدى كفاءة نشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدرته على خلق نتيجة إيجابية (نتيجة السنة المالية) تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة) التي استعملت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة، أما محدداتها الأساسية فهي المردودية الاقتصادية ودرجة المديونية (الكلية) في ان واحد وتتطلب عملية مراقبة تطورها وتوجيهها نحو بلوغ أمثل المستويات أن يتم التحكم جيدا في تطور هذه المحددات على المدى القصير والمدايين المتوسط والطويل، أما المحددات الأساسية للمردودية الاقتصادية. فيمكن حصرها في هامش النتيجة وسرعة دوران الأصول (حجم الأعمال) وهذه العلاقة القوية بين المردودية المالية ومحدداتها الأساسية (المردودية الاقتصادية والمديونية الكلية) أكدها لنا تفكيك نسبة المردودية المالية (وفقا للنموذج المستعمل من قبل مؤسسة DUPONT DE NEMOURS) وأكدها لنا مرة أخرى أثر الرفع المالي، بحيث استخلصنا من هذا الأخير ما يلي:

أولا: إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) موجبة، فإن نسبة المردودية المالية (F) تتحدد بالدرجة الأولى تبعا لإشارة المقدار (E-I) بحيث:

- ❖ لما يكون (E-I) موجبا أي في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) أكبر من معدل الفائدة (I) فإن نسبة المردودية المالية(F) تزداد كلما تزداد نسبة المديونية الكلية (D/K) وبالتالي يكون أثر الرفع المالي إيجابيا وذلك يعني أنه يمكن للمؤسسة أن تستدين(تقترض) أكثر لكي يرتفع أكثر مستوى المردودية المالية (أي أن المديونية الكلية ستدفع مستوى المردودية المالية إلى الارتفاع أكثر).
- ❖ ولما يكون (E-I) سالبا، أي في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) أصغر من معدل الفائدة (I) فان نسبة المردودية المالية(F) تنخفض كلما زادت نسبة المديونية الكلية ويكون بالتالي أثر الرفع المالي سلبيا وذلك يعني أنه لا يمكن للمؤسسة أن تستدين (تقترض) أكثر لكي لا يتراجع مستوى المردودية المالية (أي أن المديونية الكلية ستدفع مستوى المردودية المالية إلى الانخفاض).

ثانيا: أما في حالة ما إذا كانت نسبة المردودية الاقتصادية (E) سالبة فإن نسبة المردودية المالية (F) لا يمكن لها أن تكون إلا سالبة أيضا، وذلك بغض النظر عن مستوى المديونية الكلية، بحيث

لا يمكن أبدا في هذه الحالة للمؤسسة أن تستمر في الاستدانة (الاقتراض) أكثر، لأن أثرها سيعمق أكثر فأكثر سلبية المردودية المالية.

الفصل الثالث: دراسة حالة "المؤسسة المينائية جن جن"

تمهيد:

المبحث الأول: تقديم "المؤسسة المينائية جن جن"

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وأهميتها

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها

المبحث الثاني: علاقة المردودية المالية

"للمؤسسة المينائية جن جن" بمديونيتها

المطلب الأول: نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة

المطلب الثاني: تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة

المطلب الثالث: أثر الرفع المالي المحقق في المؤسسة

خلاصة الفصل الثالث.

تمهيد:

بعد أن قمنا في الفصل السابق بتوضيح مفهوم المردودية المالية وكذلك الكشف عن محدداتها الأساسية، سنقوم في هذا الفصل بدراسة حالة "المؤسسة المينائية جن جن"، وذلك بغرض تحديد طبيعة ومدى أهمية الدور الذي تؤديه المديونية الكلية (إلى جانب المردودية الاقتصادية) فيالتأثير على المردودية المالية لهذه المؤسسة خلال فترة السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى المحورين الرئيسين التاليين:

- ❖ محور أول لتقديم المؤسسة موضوع الدراسة.
- ❖ ومحور ثاني لتوضيح العلاقة السببية التي تربط بين المردودية المالية والمديونية (الكلية) لهذه المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم "المؤسسة المينائية جن جن"

يجدر بنا من الناحية الموضوعية أن نستهل هذه الدراسة بتقديم المؤسسة موضوع الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى نشأتها وتطورها التاريخي وكذا موقعها ومجال نشاطها وأهميتها، بالإضافة إلى عرض وشرح هيكلها التنظيمي وحجمها .

المطلب الأول: نشأة المؤسسة وموقعها

عرفت المؤسسة موضوع الدراسة عدة تطورات منذ نشأتها تحتل موقعا جغرافيا مميزا كما هو موضح فيما يلي:

1-نشأة المؤسسة:

ترجع فكرة إنشاء "ميناء جن جن" إلى الحقبة الاستعمارية، حيث اقتنعت السلطات انداك بضرورة القيام بذلك لتصدير الفلين والكروم التي تنتجها المنطقة بكميات كبيرة وبجودة عالية، ولكن هذه الفكرة لم تجسد إلا بعد الاستقلال بفترة تزيد عن عشرين سنة[1].

ففي يوم 9 نوفمبر 1984 انطلقت أشغال إنجاز الميناء وامتدت إلى نهاية سنة 1999، وتكفلت بذلك مجموعة من المؤسسات الإيطالية والهولندية على رأسها مؤسسة CONDOCTIE حيث بلغت التكلفة الإجمالية للإنجاز 5,20 مليار دج وثم تمويلها من قبل عدة أطراف هي:

- ❖ الدولة الجزائرية (ممثلة في وزارة النقل والموصلات، انداك)؛
- ❖ الصندوق السعودي لتنمية؛
- ❖ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية؛
- ❖ والبنك الإسلامي للتنمية.

مع العلم أن أول باخرة استقبلها هذا الميناء كانت قبرصية وحدث ذلك في جويلية 1989، كما أنه بدأ بحمل التسمية المعروف بها حاليا وهي "المؤسسة المينائية جن جن في سنة 1993، أي قبل نهاية أشغال إنجازه بشكل كامل ب 06 سنوات، وأصبح منذ تلك السنة عبارة عن "شركة مساهمة" برأس مال اجتماعي يقدر حاليا ب 04 مليار (دج) ويملكها القطاع العام ممثلا في "المؤسسة القابضة متعددة الخدمات."

[1]-ولاية جيجل الحالية.

وأخير تجدر الإشارة أن هذه المؤسسة تعتبر أخر ميناء تجاري يتم إنجازه في الجزائر بعد الاستقلال وهي أهم هيكل مينائي يوجد حاليا في المياه العميقة للبحر الأبيض المتوسط.

2-موقع المؤسسة:

تقع "المؤسسة المينائية جن جن " في أقصى شمال بلدية الطاهير[1]، وهي تحتل موقعا جغرافيا مميزا، حيث أنها :

- ❖ تفصلها عن مدينة جيجل 11 كلم فقط؛
- ❖ ولا تفصلها عن مدينة الطاهير إلا 05 كلم؛
- ❖ لا تبعد عن الطريق الدولي البحري (الذي يربط قناة السويس بمضيق جبل طارق) إلا ب 50 ميل بحري؛
- ❖ ولا تفصلها عن المنطقة الصناعية " بلارة " سوى 40 كلم؛
- ❖ وهي تقع على جانب الطريق الوطني الرابط بين مدينتي قسنطينة وجيجل وبالقرب كذلك من المحطة الرئيسية للنقل بالسكة الحديدية الرابطة بين ولايتي جيجل وسكيكدة (مرورا بالمنطقة الصناعية بلارة)؛
- ❖ كما أنها لا تبعد عن مطار فرحات عباس إلا بحوالي 03 كلم.

وهذا الموقع يمنح ميزة تنافسية إضافية لهذه المؤسسة المينائية لأنه يسهل كثيرا اتصالها بمختلف أسواق عوامل الإنتاج (أسواق الأيدي العاملة، أسواق رؤوس الأموال وأسواق السلع الاستثمارية والسلع الاستهلاكية والوسيطة، ...الخ)، كما يشجع مختلف المتعاملين الاقتصادين (الأجانب والوطنين) على التعامل مع المؤسسة لتصدير و/ أو استراد السلع وتصريفها بسهولة في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية، ومما لا شك فيه سيلعب الطريق الوطني السيار (رقم77) الجاري إنجازه دورا إضافيا كبيرا في ربط المؤسسة بالطريق الوطني السيار "شرق-غرب" ويعزز بالتالي امتدادها نحو داخل الوطن وخارجه كذلك(نحو دول الجوار) [2].

وأخيرا، تجدر الإشارة أن هذه المؤسسة تقع خارج النسيج العمراني للمدن والقرى المجاورة لها، وهي مدعومة بوعاء عقاري (أراضي) احتياطي يمتد على عدة مئات من الهكتارات، حيث يجري

[1]-في منطقة أشواط الواقعة جغرافيا حسب الاحداثيات التالية: 51°، 36° شمالا و005°، 54° شرقا.

[2]-وهو المسمى كذلك بطريق الميناء السريع (أو الإختلاق السريع).

حاليا إنجاز منشأت وهياكل مختلفة منها على سبيل الذكر "محطة إعادة شحن الحاويات" وغيرها، مما يسمح بالتوسع أكثر في المستقبل.

المطلب الثاني: مجال نشاط المؤسسة وأهميتها

يمكن تلخيص مجال نشاط "المؤسسة المينائية جن جن" وكذا أهميتها، فيما يلي:

1-مجال نشاط المؤسسة:

تنتمي المؤسسة "المينائية جن جن" إلى القطاع الثالث (قطاع الخدمات) وتحديدا إلى فرع النقل البحري ويتمثل نشاطها الرئيسي في التكفل بالبواخر التجارية من يوم وصولها إلى الميناء حتى خروجها منه وذلك عن طريق ما يلي:

- ❖ الاتصال بطاقم الباخرة قصد إعطائه الضوء الأخضر لدخول الميناء؛
- ❖ المساعدة عن طريق تقديم نصائح وإرشادات خاصة بالأحوال الجوية وكيفية الدخول إلى الميناء؛ ولتسهيل هذه عملية تقوم قيادة الميناء بتزويد الباخرة بضابط مينائي وبالسحابات والزوارق والإرشادات؛ وهذا لتفادي وقوع أي خسائر مادية وبشرية إثر وقوع أي حادث وتتكرر نفس العملية عند خروج الباخرة من الميناء؛
- ❖ السهر على حماية البضائع من التلف والسرقة، وذلك بوضعها في المستودعات والتأكد من مدى مطبقتها للمواصفات الأمنية؛
- ❖ تفريغ وشحن البضائع من وإلى البواخر؛
- ❖ كراء مختلف المخازن والأماكن المخصصة لتخزين البضائع؛
- ❖ تقديم المساعدة بمختلف التجهيزات من سحابات وزوارق وغيرها للبواخر؛
- ❖ تسيير موانئ الصيد البحري الواقعة بولاية جيجل (ميناء زيامة منصورية وميناء جيجل، بالإضافة إلى تقديم خدمات أخرى كالإمداد بالماء...الخ).

2-أهمية المؤسسة:

تكتسي "المؤسسة المينائية جن جن" أهمية بالغة تتجلى لنا من خلال النقاط التالية:

- ❖ تعتبر رابطا بين إفريقيا وأروبا والشرق الأوسط؛

- ❖ لها موقع استراتيجي على المحور البحري الدولي الرابط بين قناة السويس وجبل طارق؛
- ❖ تساهم في خلق القيمة المضافة وتعزيز الناتج الداخلي الخام؛
- ❖ تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ونموه؛
- ❖ تخلق عددا هائلا من مناصب الشغل؛
- ❖ تعتبر عصب الحركة التجارية للاستيراد والتصدير في البحر الأبيض المتوسط؛
- ❖ تجلب عددا كبيرا من المتعاملين الاقتصادية الوطنين والأجانب.

مع العلم أن المؤسسة ترمي إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها نذكر ما يلي:

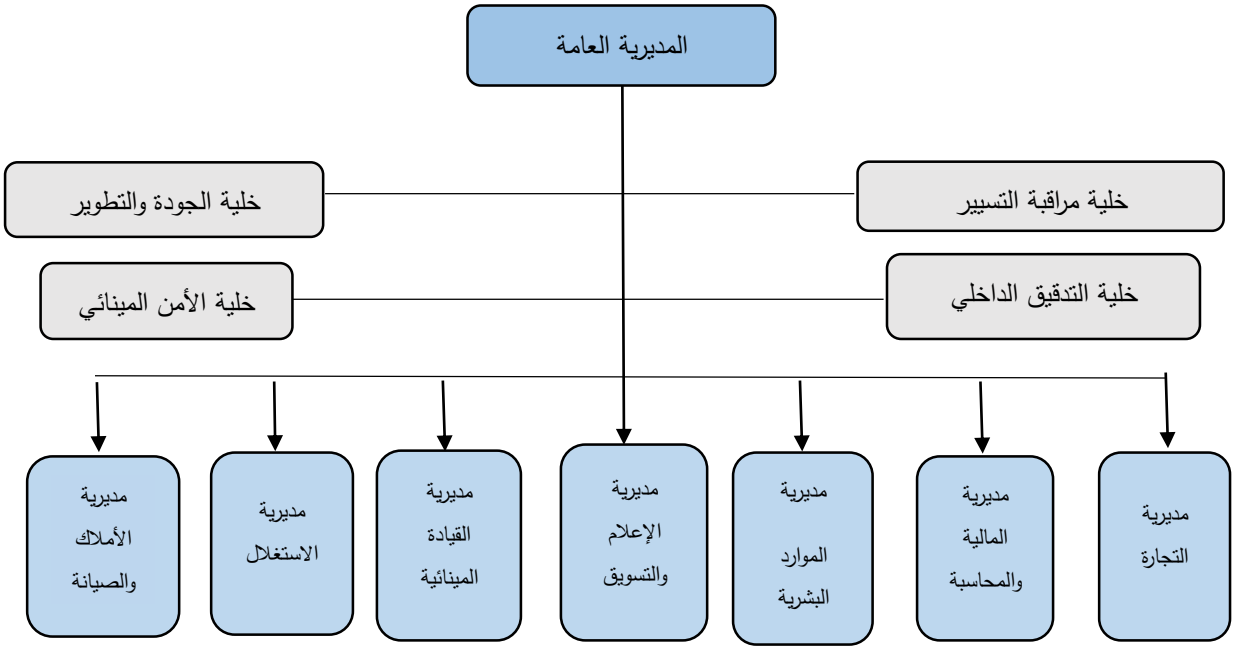
- ❖ **الربح:** أي أن المؤسسة تحاول تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- ❖ **النمو:** أي زيادة رأس المال وكذا توسيع المؤسسة بفتح وحدات مينائية في أماكن أخرى؛
- ❖ الزيادة في حجم المبيعات والسعي إلى تخفيض مدة الانتظار داخل الميناء وخارجه وتقليص التكاليف؛
- ❖ تحسين الخدمات المقدمة وفق المقاييس العالمية المعمول بها وتوفير العملة الصعبة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها

اعتمدت "المؤسسة المينائية جن جن" هيكلا تنظيميا (وظيفيا)[1]، يتماشى مع حجمها وشكل السلطة فيها وغير ذلك من العوامل المحددة، عادة، للهياكل التنظيمية، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

[1] يعتبر هذا الهيكل التنظيمي "وظيفيا" نظرا لكونه مقسما حسب الوظائف الرئيسية في المؤسسة.

الشكل رقم(03): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية جن جن



المصدر: مديرية الموارد البشرية.

1-1-المديرية العامة:

يترأسها المدير العام الذي يمثل السلطة العليا في المؤسسة والذي يقوم بعدة مهام نذكر منها:

- ❖ المصادقة على تخطيط ومراقبة نشاطات المؤسسة وضبط تسييرها وتحديد الترتيب الهرمي للمستخدمين وتمثيل المؤسسة في جميع علاقاتها بالمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين الاخريين وغير ذلك من المهام.

ويساعد المدير العام طاقما إداريا يضم مستشارين وسكريتارية عامة، كما تقع تحت سلطة المباشرة الخلايا التالية:

- ❖ خلية مراقبة التسيير؛
- ❖ خلية الجودة والتطوير؛
- ❖ خلية التدقيق الداخلي؛
- ❖ وخلية الأمن المينائي.

1-2-مديرية التجارة:

من مهامها:

- ❖ تأطير النشاط التجاري؛

- ❖ الاشراف على عمليات الفوترة؛
- ❖ جمع المعلومات الضرورية مثل دراسة افاق تطوير النشاط التجاري...،الخ.

1-3-مديرية المالية والمحاسبة:

وتسهر على ما يلي:

- ❖ تطبيق القرارات الخاصة بالمديرية العامة وبمجلس الإدارة في مجالات التمويل والتسديد وغيرها؛
- ❖ السهر على التطبيق الجيد لكل عمليات المحاسبة وتدوينها في سجلات المحاسبية (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، ...)؛
- ❖ إعداد الحسابات وميزانية المؤسسة وكل القوائم المالية في نهاية السنة المالية.

1-4-مديرية الموارد البشرية:

من مهامها:

- ❖ تخطيط ومراقبة وتوجيه المستخدمين من أجل تحقيق أهداف المؤسسة؛
- ❖ تسيير المستخدمين وتكوينهم ورسكلتهم باستمرار؛
- ❖ توظيف الموارد البشرية اللازمة.

1-5-مديرية الاعلام والتسويق:

وتخص هذه المردودية أساسا فيما يلي:

- ❖ تحديد المواصفات المطلوبة في الخدمات التي تقدمها المؤسسة والسهر على تطبيقها؛
- ❖ تسعير الخدمات المقدمة مع السهر على وضع أمثل الأسعار الممكنة؛
- ❖ الترويج لنشاط المؤسسة عامة والتعريف بخدماتها مع التكفل بالإعلام والاتصال بالمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين في داخل وخارج الوطن.

1-6-مديرية القيادة المينائية:

من مهامها:

- ❖ السهر على تطبيق القواعد والإجراءات الخاصة بالتنقل والتفريغ والشحن وتسيير هذه الأنشطة بالتنسيق مع مديرية الاستغلال؛

1-7-مديرية الاستغلال (أو العمليات):

تعمل هذه المديرية على:

- ❖ تنفيذ القوانين والنصوص التشريعية السارية المفعول في مجال النقل البحري(التجاري)؛
- ❖ تطبيق قرارات المديرية العامة للمؤسسة في مجال العمليات اليومية والخدمات المقدمة؛
- ❖ الاستعمال الأمثل للإمكانيات وللتجهيزات ووسائل العمل المتوفرة في المؤسسة.

1-8-مديرية الأملاك والصيانة:

أما أبرز مهام هذه المديرية فتتمثل في:

- ❖ ضمان الصيانة الدائمة للتجهيزات والمنشئات والهياكل القاعدية وما شابه ذلك.

2-حجم المؤسسة:

يقدر حاليا عدد المستخدمين في "المؤسسة المينائية جن جن" ب 1377 أجير وهم يتوزعون حسب مؤهلاتهم المهنية كما يلي:

الجدول رقم (01): توزيع المستخدمين في "المؤسسة المينائية جن جن" حسب مؤهلاتهم المهنية

الأصناف	عدد المستخدمين
الإطارات	106
أعوان التحكم	310
أعوان التنفيذ	961
المجموع	**1377**

المصدر: مديرية الموارد البشرية.

نلاحظ أن المؤسسة موضوع الدراسة كبيرة الحجم (تضم أكثر من 500 أجير) كما أن اليد العاملة المباشرة فيها تمثل حوالي 68% من مجموع المستخدمين[1]، وهذه النسبة المرتفعة تدل على أن المؤسسة تعتمد كثيرا على عنصر العمل وبالتالي تعتبر ضعيفة نسبيا من حيث درجة مكننتها (درجة اعتمادها على عنصر رأس المال التقني).

[1]- أعوان التنفيذ.

المبحث الثاني: علاقة المردودية المالية "للمؤسسة المينائية جن جن" بمديونيتها الكلية

بعد أن قمنا في المبحث السابق بتقديم المؤسسة موضوع الدراسة سنشرح فيما يلي في الكشف عن كيفية تأثير المديونية الكلية لهذه المؤسسة على مردوديتها المالية خلال فترة السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022، بحيث سنقوم في مرحلة أولى بقياس المستويات المحققة من المردودية المالية ثم سننتقل في مرحلة ثانية إلى تفكيك نسبة المردودية المالية حسب محدداتها الأساسية لكي نوضح كيف كان تأثير هذه المحددات عليها خلال السنوات المالية المدروسة، ثم سنؤكد النتائج المتوصل إليها في هذه المرحلة بقياس وتحليل أثر الرفع المالي في المرحلة الأخيرة من هذه الدراسة الميدانية، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

المطلب الأول: نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة

تقوم عملية قياس وتحليل المردودية المالية على أساس استعمال بيانات ومعطيات مستمدة من الميزانية المالية ومصادر أخرى (قوائم مالية أخرى مثل جدول حسابات النتائج وغير ذلك)، ولذلك سنستهل هذه العملية بعرض الميزانية المالية المختصرة لكل سنة مالية مدروسة، باعتبارها المصدر الأساسي لمدخلات هذه العملية.

1-مبادئ إعداد الميزانية المالية المختصرة:

تعبر الميزانية المالية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة (في نهاية السنة المالية) وهي معدة وفقا لنظرة مالية بالدرجة الأولى بحيث تظهر عناصر الأصول وعناصر الخصوم مرتبة وفقا للمبدأين التاليين:

1-1-ترتيب عناصر الأصول وفقا لمبدأ السيولة المتزايدة:

تظهر الأصول الحقيقية (بقيمتها الصافية) مقسمة إلى الكتلتين الماليتين الرئيسيتين التاليتين:

1-1-1-كتلة الأصول الدائمة (الأصول غير الجارية):

وتضم أساسا:

- ❖ الاستثمارات؛
- ❖ الحقوق طويلة الآجل؛
- ❖ الحقوق متوسطة الآجل.

1-1-2-كتلة الأصول المتداولة (الأصول الجارية):

وتنقسم إلى الكتل الفرعية الثلاث التالية:

- ❖ قيم الاستغلال (أي المخزونات)؛
- ❖ القيم القابلة للتحقيق على المدى القصير (أي الحقوق قصيرة الأجل)؛
- ❖ القيم الجاهزة (أي السيولة تحت الطلب).

بحيث كلما انتقلنا من أعلى الميزانية إلى أسفلها ازدادت درجة سيولة عناصر الأصول.

1-2-ترتيب عناصر الخصوم وفقا لمبدأ الاستحقاق المتزايد:

بحيث تظهر عناصر الخصوم مقسمة بدورها إلى الكتلتين الماليتين التاليتين:

1-2-1-كتلة رؤوس الأموال الدائمة:

وتشمل على:

- ❖ الأموال الخاصة؛
- ❖ الديون طويلة الأجل؛
- ❖ الديون متوسطة الأجل.

1-2-2-كتلة الديون قصيرة الأجل:

وهي الخصوم الجارية، أي كل القروض والديون الأخرى المستحقة على المدى القصير، فكلما انتقلنا من أعلى الميزانية إلى أسفلها، ازدادت درجة الاستحقاق لعناصر الخصوم.

1-3-الشكل العام للميزانية المالية المختصرة:

طبقا للمبادئ التي يتركز عليها إعداد الميزانية المالية، يكون شكلها العام على النحو التالي:

الجدول رقم (02): الشكل العام للميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الاقتصادية (في نهاية السنة المالية)

و.ق: دج

الأصول (الصافية)	الخصوم
1-الأصول الدائمة (غير الجارية):	**3-رؤوس الأموال الدائمة:**
P-الاستثمارات	ز-الأموال الخاصة
ب-الحقوق طويلة الأجل	ح-الديون طويلة الأجل

ج–الحقوق متوسطة الأجل	ط–الديون متوسطة الأجل
المجموع 1= (P) + (ب) + (ج)	**المجموع 3= (ز) + (ح) + (ط)**
2–الأصول المتداولة (الجارية): د–قيم الاستغلال هـ–القيم القابلة للتحقيق على المدى القصير و–القيم الجاهزة	4–الديون قصيرة الأجل
المجموع 2= (د) + (هـ) + (و)	**المجموع 4**
المجموع العام = (1) + (2)	**المجموع العام = (3) + (4)**

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى المبادئ العامة لإعداد الميزانية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

1-4-عرض الميزانية المالية المختصرة:

استنادا إلى المعلومات التي أتيح لنا جمعها (في المؤسسة المينائية جن جن)[1]، قمنا بإعداد الميزانيات المالية الخاصة بالسنوات المالية المدروسة على النحو التالي:

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول) للمؤسسة المينائية جن جن (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)

و.ق: 1دج

الأصول الصافية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
1–الأصول الثابتة:				
P–الاستثمارات الصافية	711099739.52	848815576.81	1258378985.55	1587756596.68
ب–الحقوق الطويلة ومتوسطة الأجل	6827500000.00	6825607301.51	7482500000.00	7482500000.00
المجموع 1= (أ+ب)	**13406124042.13**	**12950702512.41**	**13494013873.35**	**13493868555.69**
2–الأصول المتداولة:				
ج–قيم الاستغلال	163577152.96	196205575.72	168541907.64	182769449.89
د–القيم القابلة للاستغلال قصيرة اجل	942939518.40	859341291.63	509499446.79	993503328.93
هـ–القيم الجاهزة	1885287771.14	1968058276.37	2358214967.16	4007941545.29

[1]-تم جمع هذه المعلومات من الوثائق التي تحصلنا عليها والمتمثلة أساسا في الميزانيات المحاسبية وجداول حسابات النتائج (أنظر الملاحق)

المجموع 2=(ج+د+هـ)	2991804442.50	2996605143.72	3036256321.59	5184214324.11
المجموع العام=(1+2)	16397928484.63	15947307656.13	16530270194.94	18678082879.80

المصدر: من إعداد الطالبتين، استنادا إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تم جمعها من مديرية المالية والمحاسبة.

الجدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم) للمؤسسة المينائية جن جن (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022).

و.ق:1 دج

الخصوم الصافية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
3-رؤوس الأموال الدائمة:				
و-الأموال الخاصة	14431343438	14065150393.55	14393655463.05	15149765816.36
ز-الديون طويلة ومتوسطة الأجل	851231606.30	887283937.37	1025742779.49	1151004770.61
المجموع 3= (و+ ز)	**15282575044.85**	**14952434330.92**	**15419398242.54**	**16300770586.97**
4-الديون قصيرة الأجل	1115353439.78	994873325.21	1110871952.40	2377312292.82
المجموع العام= (3+4)	**16397928484.63**	**15947307656.13**	**16530270194.94**	**18678082879.80**

المصدر: من إعداد الطالبتين، استنادا إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تم جمعها من مديرية المالية والمحاسبة.

2-قياس وتحليل نسبة المردودية المالية:

لقد بلغت المردودية المالية المحققة من قبل "المؤسسة المينائية جن جن" المستويات التالية:

الجدول(05): نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة المينائية جن جن (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022).

العناصر	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
1-نتيجة السنة المالية دج[1]	826951226.21	414092150.92	1079386418.09	1715395549
2-الأموال الخاصة(دج)	14431343438.55	14065150393.55	14393655463.05	15149765816.36
نسبة المردودية المالية $\frac{1}{2} \times 100$	**0.057302= %5.73=**	**0.029441= %2.94=**	**0.074990= %7.50=**	**0.113229= %11.32=**

المصدر: من اعداد الطالبتين، استنادا إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تم جمعها مديرية المالية والمحاسبة.

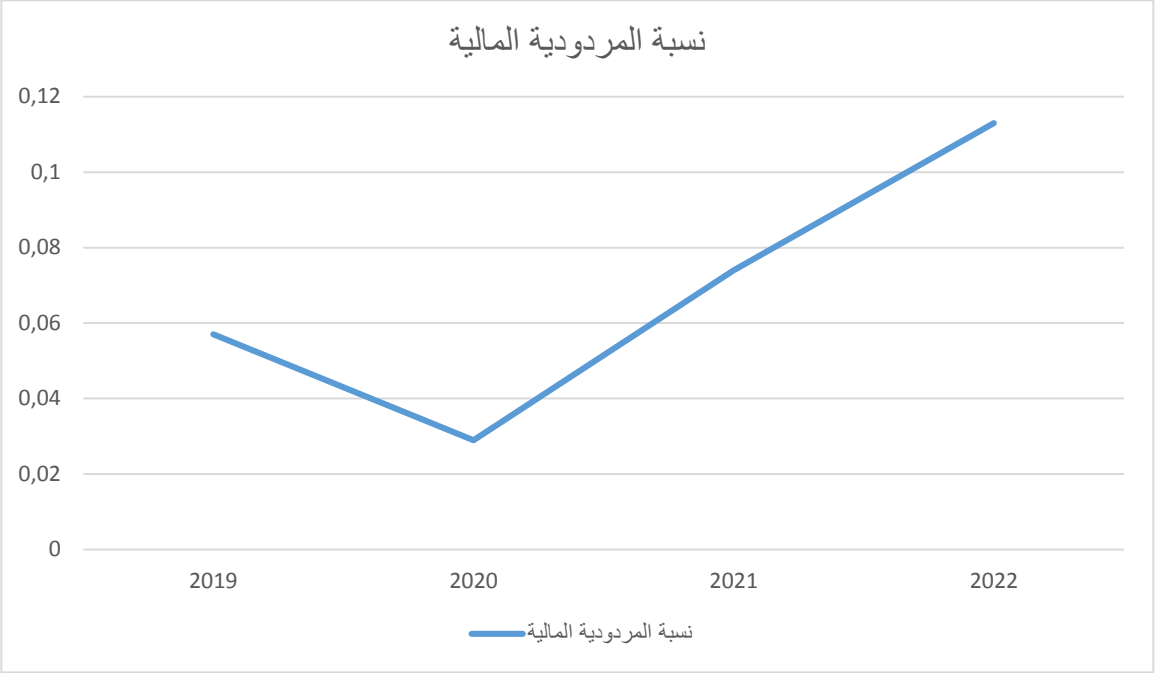
نلاحظ أن المؤسسة موضوع الدراسة تمكنت من تحقيق مردودية مالية خلال كل السنوات المالية المدروسة حيث كانت نسبة المردودية المالية موجبة بسبب نتيجة السنة المالية الموجبة(أرباح)، ولقد

[1]-أنظر جداول حسابات النتائج (أنظر الملاحق).

اتجهت في أغلب السنوات إلى تراجع نتيجة السنة المالية (الأرباح) بالمقارنة مع السنة السابقة (2019).

والتمثيل البياني الموالي يوضح لنا كيفية تطور نسبة المردودية المالية بدلالة الزمن (السنوات المالية المدروسة):

الشكل رقم(04): التمثيل البياني لتطور نسبة المردودية المالية "للمؤسسة المينائية جن جن" خلال السنوات 2019، 2020، 2021، 2022



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول السابق رقم().

المطلب الثاني: تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة

وإذا قمنا بتفكيك نسبة المردودية المالية المحققة تبعا لمحدداتها الأساسية فإننا نلاحظ ما يلي:

1-قياس المردودية المالية بدلالة محدداتها الأساسية:

الجدول(06): تفكيك نسبة المردودية المالية المحققة من قبل "المؤسسة المينائية جن جن" حسب محدداتها (للسنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)

المردودية المالية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
1-هامش النتيجة	826951226.21 / 3976206879.88 = **0.207974**	414092150.92 / 3272809941.86 = **0.126524**	1079386418.09 / 42567079557.54 = **0.253573**	1715395549.23 / 5900586412.03 = **0.290716**
2-معدل دوران الأصول	3976206879.88 / 16397928484.63 = **0.242482**	3272809941.86 / 15947307656.13 = **0.205226**	4256707957.54 / 16530270194.94 = **0.257509**	5900586412.03 / 18678082879.80 = **0.315909**
المردودية الاقتصادية= (1×2)	**0.050429**	**0.025966**	**0.065297**	**0.091839**
3-درجة المديونية	16397928484.63 / 14431343438.55 = **1.136271**	15947307656.13 / 14065150393.55 = **1.133817**	16530270194.94 / 14393655463.05 = **1.148441**	18678082879.80 / 15149765816.36 = **1.232895**
المردودية المالية= (1×2×3)	**0.057301** = **5.73%**	**0.02944** = **2.94%**	**0.074990** = **7.50%**	**0.113228** = **11.32%**

المصدر: من اعداد الطالبتين، استنادا إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تم جمعها من مديرية المالية والمحاسبة.

حيث:

$$\text{هامش النتيجة} = \frac{\text{نتيجة السنة المالية}}{\text{رقم الأعمال (دج)}}$$

$$\text{درجة المديونية} = \frac{\text{مجموع الأصول الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

إن النتائج الواردة في الجدول أعلاه تؤكد لنا صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقا بشأن مستويات المردودية المالية المحققة من قبل المؤسسة موضوع الدراسة خلال السنوات المالية المدروسة.

2-تحليل المردودية المالية بدلالة محدداتها الأساسية:

[1]يتعلق الأمر برقم الأعمال (خارج الرسم) أنظر جداول حسابات النتائج (في الملاحق).

نلاحظ ما يلي:

أولا: إن السبب الرئيسي لكون نسبة المردودية المالية موجبة يرجع إلى كون نسبة المردودية الاقتصادية موجبة خلال كل سنة مالية.

ثانيا: ثم إن كون درجة المديونية (الكلية) أكبر من الواحد أدى إلى رفع مستوى المردودية المالية أكثر خلال كل سنة مالية، أي أن درجة المديونية (الكلية) أثرت بشكل إيجابي على المردودية المالية ورفعتها أكثر لما كانت المردودية الاقتصادية موجبة خلال كل سنة مالية.

ثالثا: إن السبب الرئيسي لكون نسبة المردودية الاقتصادية موجبة من جهتها يرجع إلى قدرة المؤسسة على تحقيق هامش للنتيجة موجب (أرباح صافية) خلال كل سنة مالية.

رابعا: إن تراجع نسبة المردودية المالية (الموجبة)، قليلا، خلال سنة2020 يرجع إلى تراجع نسبة المردودية الاقتصادية (الموجبة) (بسبب تراجع هامش النتيجة) مع تراجع درجة المديونية الكلية قليلا، خلال هذه السنة بالمقارنة مع السنة السابقة لها (2019) وبالرغم من ذلك فإن تأثير درجة المديونية ظل خلال هذه السنة (2020) إيجابيا وساهم في رفع مستوى المردودية المالية.

المطلب الثالث: أثر الرفع المالي المحقق في المؤسسة

إن التحليل التالي من شأنه أن يؤكد لنا النتائج المتوصل إليها في المرحلة السابقة من الدراسة، حيث سيكشف لنا من زاوية أخرى، عن الدور الذي لعبته المديونية الكلية (إلى جانب المردودية الاقتصادية) في تحديد المردودية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة، خلال فترة السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022، وذلك كما موضح فيما يلي:

1-قياس أثر الرفع المالية:

بما أن:

- ❖ KP : الأموال الخاصة
- ❖ D : مجموع الديون (الطويلة + المتوسطة + قصيرة الأجل)
- ❖ I : معدل الفائدة (أو بالأحرى المعدل المتوسط المرجح لتكلفة الديونD)

حيث: I=FF/D

FF : التكاليف المالية المترتبة عن مجموع الديون وتساوي بالتالي : FF=I.D

وبما أن:

❖ RN : نتيجة السنة المالية (بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح وقبل توزيعRN)

❖ AT : مجمع الأصول الصافية.

حيث: AT=KP +D

علما أن:

✓ RE : المردودية الاقتصادية (بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح، ولكن بإضافة التكاليف المالية FF)

حيث: $RE = \frac{RN+FF}{\text{AT}}$

و: $F = \frac{\text{RN}}{\text{KP}}$

حيث:

❖ F: المردودية المالية

وبما أن: RE: المردودية الاقتصادية تساوي حسب هذا النموذج ما يلي:

$$FE = \frac{\text{RN} + \text{FF}}{\text{AT}}$$

علما أن: AT: مجموع الأصول الصافية تساوي AT = KP + D

فإن العلاقة الأخيرة المحددة لF يمكن كتابتها كما يلي:

$$F = \frac{(RN.FF) - FF}{KP} = \frac{(RN + FF) - I.D}{KP}$$

$$F = \frac{\left[\frac{(RN + FF) \times A.T}{A.T}\right] - I.D}{KP}$$

وبما أن: $RE = \frac{\text{RN+FF}}{\text{A.T}}$

فإن المردودية المالية (F) تساوي ما يلي:

$$\text{F} = \frac{[\text{RE} \times A.T] - \text{I.D}}{\text{KP}}$$

$$= \frac{[\text{RE} \times (\text{KP} + \text{D})] - \text{I.D}}{\text{KP}}$$

$$= \frac{[(RE \times KP) + (RE \times D)] - \text{I. D}}{\text{KP}}$$

$$F = RE + (RE - I) \times \frac{D}{KP}$$

وعلى هذا الأساس إذا كانت المردودية الاقتصادية (RE) المحققة خلال فترة السنوات المالية المدروسة تساوي:

الجدول رقم(07): نسبة المردودية الاقتصادية المحققة من قبل "المؤسسة المينائية جن جن" (خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)

السنوات / المردودية الاقتصادية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
1-نتيجة السنة المالية (دج)	826951226.21	414092150.92	1079386418.09	1715395549.23
2-التكاليف المالية* (دج)	0	(276298.74)	0	0
المجموع (1+2)	**826951226.21**	**413815852.18**	**1079386418.09**	**1715395549.23**
3-مجموع الأصول الصافية (دج)	16397928484.63	15947307650.13	16530270194.94	18678082879.80
نسبة المردودية الاقتصادية (RE)=$\frac{(1+2)}{3}$	**0.050430= %5.043=**	**0.025948= %2.5948=**	**0.065297= %6.5297=**	**0.091840= %9.184=**

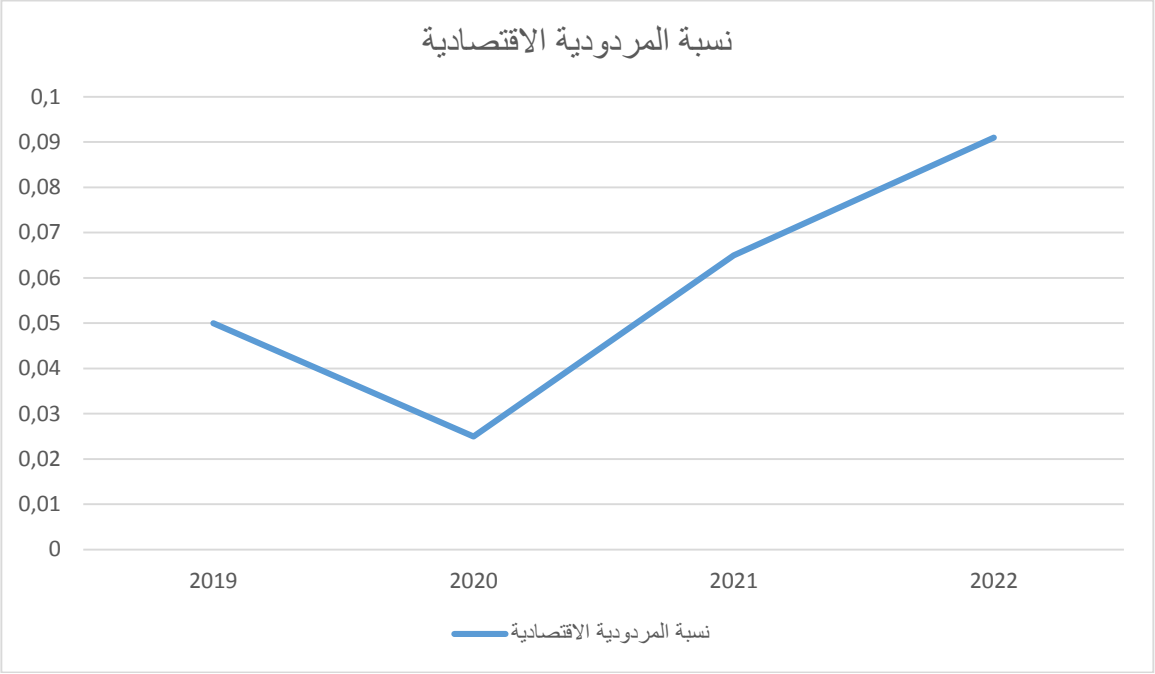
المصدر: من اعداد الطالبتين، استنادا إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تم جمعها من مديرية المالية والمحاسبة.

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية المحققة من قبل المؤسسة كانت موجبة واتجهت، على العموم، نحو الارتفاع تدرجيا، باستثناء سنة 2020 حيث تراجعت قليلا بسبب تراجعت قليلا بسبب تراجع نتيجة السنة المالية (الأرباح الصافية) بالمقارنة مع السنة السابقة (2019)، وهذه النتائج توصلنا إليها كذلك خلال المرحلة السابقة من هذه الدراسة.

والرسم البياني التالي يمثل لنا التطور الذي شهدته نسبة المردودية الاقتصادية من سنة إلى أخرى.

*مستمدة من جداول حسابات النتائج (أنظر الملاحق).

الشكل رقم(05): التمثيل البياني لتطور لنسبة المردودية الاقتصادية "للمؤسسة المينائية جن جن"(خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)



المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في الجدول السابق رقم ().

وإذا كان، كذلك I: المعدل المتوسط للفائدة (أو المعدل المتوسط المرجح لتكلفة الديون) يساوي ما يلي، خلال فترة السنوات المالية المدروسة:

الجدول رقم (08): المعدل المتوسط للفائدة، المحقق في "المؤسسة المينائية جن جن"(خلال السنوات المالية 2019، 2020، 2021، 2022)

السنوات / العناصر المالية	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2021	السنة المالية 2022
1-التكاليف المالية FF(دج) 2-مجموع الديون (دج)	0 1966585046.08	(276298.74) 1882157262.58	0 2136614731.89	0 3528317063.44
معدل الفائدة $I=\frac{1}{2}$	**0=**	**0.000146799=** **0.01468%=**	**0=**	**0=**

المصدر: من اعداد الطالبتين استناد إلى المعلومات المحاسبية والمالية التي تم جمعه من مديرية المالية والمحاسبية.

نلاحظ أن معدل الفائدة (المتوسط) للديون كان معدوما خلال أغلب السنوات المالية المدروسة، باستثناء سنة 2020، حيث عرفت هذه السنة حدوث تكاليف المالية خلافا للسنوات الأخرى.

ومنه فان المردودية المالية (F) بلغت على التوالي ما يلي:

❖ **خلال السنة المالية 2019:**

F=RE+ (RE-I)× D/KP
F =0.050430+ (0.05043-0)×1966585046.08/14431343438.55
RF=0.05730
RF=5.73%

وهي النسبة المتحصل عليها سابقا.

❖ **خلال السنة المالية 2020:**

F=RE+ (RE-I×D/KP
F= 0.025948+ (0.025948-0.0001468)× 1882157262.58/ 14065150393.55
F=0.0294
F=2.94%

وهي نفس النسبة المتحصل عليها سابقا

❖ **خلال السنة المالية 2021:**

F=RE+ (RE-I×D/KP
F=0.065297+ (0.065297-0)×17424237.78/14393655463.05
F=0.074990
F=7.4990%

وهي نفس النسبة المتحصل عليها سابقا.

❖ **خلال السنة المالية 2022:**

F=0.091840+ (0.091840-0)×3528317063.44/15149765816.36
F=0.1132
F=11.32%

وهي كذلك نفس النسبة المتحصل عليها سابقا.

2-تحليل أثر الرفع المالي :

استنادا إلى القياسات السابقة، للرفع المالي، يمكن لنا أن نستنتج ما يلي:

أولا: تمكنت المؤسسة من تحقيق نسبة موجبة للمردودية المالية بسبب قدرتها على تحقيق نسبة موجبة للمردودية الاقتصادية، خلال كل سنة مالية.

ثانيا: ثم إن نسبة المديونية الكلية $(\frac{D}{K})$ لعبت دورا إيجابيا (أي أن أثر الرفع المالي كان إيجابيا)، حيث أنها رفعت مستوى المردودية المالية أكثر لأن نسبة المردودية الاقتصادية كانت أكبر من المعدل المتوسط للفائدة (I) خلال كل سنة مالية، (بما في ذلك سنة 2020).

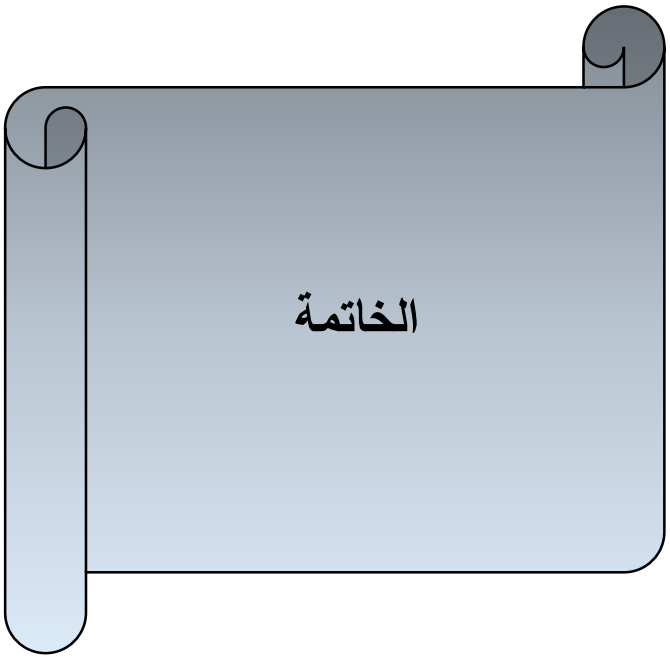
ثالثا: إن تراجع نسبة المردودية المالية الموجبة قليلا خلال سنة 2020 يرجع (حسب نموذج الرفع المالي) إلى تراجع نسبة المردودية الاقتصادية إلى جانب ظهور تكاليف مالية إضافية خلال هذه السنة بالمقارنة مع السنة السابقة لها (2019)، وبرغم من ذلك فإن تأثير نسبة المديونية الكلية $(\frac{D}{K})$ ظل خلال هذه السنة (2020) إيجابيا وساهم في رفع مستوى المردودية المالية.

رابعا: كان بإمكان المؤسسة أن تستدين أكبر لكي ترفع أكثر فأكثر من مستوى المردودية المالية المحققة طالما أثر الرفع المالي إيجابيا خلال كل سنة مالية، ولكن بشرط أن تحافظ على توازنها المالي وأن لا تفقد استقلاليتها المالية.

خلاصة الفصل الثالث

على إثر الدراسة الميدانية التي أنجزناها على مستوى "المؤسسة المينائية جن جن" يمكن لنا أن نستخلص النتائج التالية:

- ❖ استطاعت المؤسسة أن تحقق مردودية مالية موجبة لأنها تمكنت، أولا، من تحقيق مردودية اقتصادية موجبة، خلال كل سنة مالية مدروسة؛
- ❖ وسبب كون المردودية الاقتصادية موجبة يعود أساسا إلى كون هامش النتيجة موجب (بسبب نتيجة السنة المالية الموجبة) مما يدل على فعالية كفاءة نشاط الاستغلال العادي، خلال كل سنة مالية مدروسة؛
- ❖ كما لعبت المديونية الكلية دورا إيجابيا، إضافيا (إلى جانب المردودية الاقتصادية) حيث ساهمت في رفع مستوى المردودية المالية أكثر (أي أن أثر الرفع المالي كان إيجابيا) خلال كل سنة مالية مدروسة؛
- ❖ إن الدور الإيجابي الذي لعبته المديونية الكلية كان مرتبطا ومشروطا بكون المردودية الاقتصادية موجبة ومستواها أعلى من المعدل المتوسط للفائدة خلال كل سنة مالية مدروسة، بحيث كان بإمكان المؤسسة أن تستدين أكثر (على أن لا تفقد توازنها المالي واستقلاليتها المالية) حتى تتمكن من رفع مستوى المردودية المالية أكثر فأكثر، خلال كل سنة مالية مدروسة.


الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، نكون قد استعرضنا تأثير المديونية على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية من جوانب متعددة، ولقد تمثلت إشكالية الدراسة التي بين أيدينا فيما يتمثل أثر المديونية على المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

فمن خلال الفصول المدروسة الأول والثاني النظريين الذي تم التطرق فيهما إلى المؤسسة الاقتصادية ومردوديتها، تم التطرق فيه إلى المردودية المالية والرفع المالي والعلاقة بينهما على التوالي، أما الفصل الثالث هو الجانب التطبيقي من الدراسة تحت عنوان الدراسة الميدانية لأثر الرفع المالي(المديونية) على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن–جيجل–ومن خلال ذلك تمت الإجابة على الإشكالية الرئيسية وتبيان أثر الرفع المالي على المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية حيث تم اختبار التوافق بين المتغيرات من خلال الجانب التطبيقي.

نتائج الدراسة:

- ❖ عدم لجوء المؤسسة محل الدراسة إلى الاستدانة هذا ساهم في تحسين مردوديتها وتحقيق مردودية موجبة؛
- ❖ نسبة الرفع المالي المقدرة بالديون الإجمالية على الأموال الخاصة تأثر على الربحية الإجمالية وعلى معدل دوران الأصول وبالتالي:
- ❖ العلاقة بين هذه المتغيرات والرفع المالي تسلك سلوك العلاقة بين الرفع المالي والمردودية المالية بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة؛
- ❖ يؤثر الرفع المالي بشكل موجب على المردودية؛
- ❖ ان المردودية المالية ذات نسب موجبة في كامل سنوات الدراسة 2019، 2020، 2021، 2022 وهذا راجع إلى عدم لجوء المؤسسة إلى الاستدانة؛
- ❖ يأثر الرفع المالي بشكل موجب على مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة الاقتصادية في الواقع العملي ويحسن من نمو أدائها المالي هذا بطبيعة الأمر ما يعزز بقائها واستمراريتها في السوق.

اقتراحات والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات التي تعمل من خلالها المؤسسة على تحقيق البقاء والاستمرارية في تلك النسبة من المردودية أي تحقيق نسبة موجبة من المردودية والتي نختصرها فيما يلي:

- ❖ على إدارة المؤسسة أن تعمل على التوازن في الرفع المالي وتبقى في عدم لجوئها إلى الاستدانة وذلك لكي لا يؤثر على مردوديتها المالية؛
- ❖ ضرورة تبني استراتيجيات مالية متوازنة تشمل تقييم دقيق لمصادر التمويل وتكاليف المرتبطة بها، مع التركيز على تعزيز الكفاءة التشغيلية والقدرة على توليد الأرباح كما يجب على صناع القرار والمحللين الماليين متابعة مستمرة لأداء المؤسسات لضمان استخدام المديونية بطرق تعزز النمو المستدام وتجنب المخاطر المالية المفرطة.
- ❖ الإدارة الحكيمة للمديونية كعامل أساسي لتحقيق التوازن بين الاستفادة من التمويل الخارجي وتعظيم العوائد مع تقليل المخاطر المرتبطة بارتفاع مستويات الدين

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1-الحناوي محمد صالح، مصطفى نهال فريد:" **الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

2-الطيب محمد رفيق: "**مدخل التسيير: اساسيات، وظائف، تقنيات**"، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995 .

3-المرسي جمال الدين، أحمد عبد الله اللحلح: "**الإدارة المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

4-السامرائي عدنان هاشم:" **الإدارة المالية**"، دار رزان للنشر، عمان، 1997.

5-أحمد ماهر: "**الإدارة، المبادئ والمهارات**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

6-أحمد ماهر:" **إدارة الموارد البشرية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

7-بوخزار عمار:" **التسيير المالي**"، مطبعة الضربين، دمشق، 1972.

8-بن حبيب عبد الرزاق:" **اقتصاد وتسيير المؤسسة**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

9-بن ساسي الياس، قريشي يوسف: "**التسيير المالي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

10-بلعروسي أحمد التيجاني: " **النظام المحاسبي المالي**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

11-دادي عدون ناصر: "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة الثانية، دار المحمدية، الجزائر، 1998.

12-لشهب زكرياء: "**دور عتبة المردودية في تحليل خطر الاستغلال المالي**"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014 .

13-مسعداوي يوسف: " **أساسيات في إدارة المؤسسات**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

14-عبد الجليل فوزي: " **التحليل المالي**"، دار العالمين، الإسكندرية، 2000.

15-عثمان سعيد عبد العزيز: " **اقتصاد العام**"، الجزء الأول، الدار الجامعية، بيروت، (سنة النشر غير محددة).

16-فيزافونا باتريس: "**التسيير المالي**"، المطبعة التعاونية، دمشق، 1991.

17-شباكي سعدان:" **تقنيات المحاسبة العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002.

18-صخري عمر: "**اقتصاد المؤسسة**"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

II. البحوث العلمية (مذكرة ماجيستير):

1-عكوش محمد أمين: "**أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة ماجيستير في العلوم المالية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر-3-، 2011.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية (كتب):

1-ALFONSI. G ; GRAND JEAN.P : « **Pratique de gestion et d'analyse financière** » ; 3 ème édition ; Les èditions d'organisation ; Paris ; 1994.

2-AURIAC.JM ; BOUGAULT.H : « **Economie de l'entreprise** » ; 3ème édition ; CASTEILLA ; Paris ; 1994.

3-BRANCHARD.H : « Dictionnaire **èconomique et social** » ; 11 ème édition ; les èditions ouvières ; Paris ; 1978.

4-CANSO.P : « La **gestion financière de l'entreprise** » ; Tome 1 ; 7 ème édition ; DALLOZ ; Paris ; 1992.

5-COLLASSE. B : « Gestion **financière de l'entreprise** » ; P.U.F ; Paris ; 1992.

6- COLLASSE. B : « **La rentabilité de l'entreprise ; analyse ; prévision et contrôle** » ; 3 ème édition ; Dunod ; Paris ; 1992.

7_ collectif de l'ordre des èxperts comptable agrées français : « **La rentabilité dans l'entreprise** » ; société nouvelle mercuse ; Paris ; 1996.

8 -DEPALLENS.G : « **Gestion financière de l'entreprise** » ; Sirey ; Paris ; 1990.

9-DUFIGOUR.P-A ; GAZENGEL.A : « Introduction **à la finance de l'entreprise** » ; Dunod ; Paris ; 1983.

10-KHLAIFi. R : « **L'analyse des comptes des rèsultats** » ; les èditions d'organisation ; Paris ; 1985.

11-LAUZEL. p ; CIBERT.A : « **Des ratios au tableau de bord** » ; E-M_E ; Paris ; 1993.

12- PAPILLON.JC : « **Economie de l'entreprise** » ; management et société ; CAEN ; 2000.

13- Puget Patrick : « **Gestion financière de L'entreprise** » ; 2 ème édition ; economica ; Paris ; 2005.

14-PINARDON.F : «**La rentabilité ; une affaire de points de vue** » ; Edition L'HARMATAN ; Paris ; 1998.

15-RAIMBAULT. G : « **Comptabilité gènèrale et analyse financière** » ; CHIHAB ; Alger ; 1994.

16-SANSAL.B : « **La mesure de la productivité dans l'entreprise** » ; O.P.U ; Alger ; 1991.

17-ViZZAVONA.P : « **Gestion financière ; analyse financière ; analyse prévisionnelle** » ; 8 ème èdition ; Berti ; Alger ; 1993.

18-YVES BERNARD. J C : « **Dictionnaire èconomique et financiè** » ; **Du** SEUIL ; paris ; 1989.

الملاحق

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملحق رقم: 01

Matricule Fiscal: 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 3
Article: 1 3 0 7 3 3 8 5 0

Exercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

23/04/24 09:41

Direction des Grandes Entreprises Portuaires Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Le Jijel

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

ACTIF	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov.	2019 Net	2018 Net
ACTIF IMMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles		11 642 090,00	10 991 702,50	650 387,50	1 736 233,34
Immobilisations corporelles		10 620 532 027,66	4 963 328 127,00	5 657 203 900,66	4 738 825 824,00
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 674 972 407,01	827 599 840,87	847 372 566,14	996 270 839,10
Installations, machines et outillage		3 154 029 678,92	1 892 012 998,34	1 262 016 680,58	1 401 662 849,94
Matériel de transport		5 734 786 668,41	2 197 081 656,15	3 537 705 012,26	2 331 026 212,52
Autres immobilisations corporelles		56 743 273,32	46 633 631,64	10 109 641,68	9 865 922,44
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		711 099 739,52	0,00	711 099 739,52	1 172 685 991,97
Immobilisations financières		6 827 500 000,00	(0,00)	6 827 500 000,00	4 596 000 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) - entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	(0,00)	171 500 000,00	0,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	4 596 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	(0,00)
Impôts différés actif		209 670 014,45	0,00	209 670 014,45	152 944 821,29
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 380 443 871,63	4 974 319 829,50	13 406 124 042,13	10 662 192 870,60
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		233 077 877,25	(69 500 724,29)	163 577 152,96	161 470 008,64
Marchandises, Matières et fournitures		80 165,45	0,00	80 165,45	0,00
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		232 997 711,80	69 500 724,29	163 496 987,51	161 470 008,64
Créances et emplois assimilés		1 469 635 209,99	(526 695 691,59)	942 939 518,40	987 477 882,06
Clients		1 111 034 143,77	526 695 691,59	584 338 452,18	545 141 996,14
Autres débiteurs		5 200 605,85	0,00	5 200 605,85	15 537 206,88
Impôts et assimilés		353 400 460,37	(0,00)	353 400 460,37	426 798 679,04
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		1 885 287 771,14	0,00	1 885 287 771,14	4 154 399 322,53
Placements et autres actifs financiers courants		400 000 000,00	0,00	400 000 000,00	2 300 000 000,00
Trésorerie		1 485 287 771,14	0,00	1 485 287 771,14	1 854 399 322,53
TOTAL ACTIF COURANT		3 588 000 858,38	(596 196 415,88)	2 991 804 442,50	5 303 347 213,23
TOTAL GENERAL ACTIF		21 968 444 730,01	(5 570 516 245,38)	16 397 928 484,63	15 965 540 083,83

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملحق رقم: 02

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 4 2
Article : 1 1 5 0 1 3 3 8 5 0

23/04/24 09:43

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/2019

Entreprise Portuaire ... Direction des Finances et Comptabilité ... Wilaya ...

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2019

Unité:

Passif	Note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 595 517 522,14	9 196 582 155,01
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		826 951 226,21	958 110 763,24
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(34 794 805,00)	(0,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 431 343 438,55**	**14 198 362 413,45**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		19 290 002,98	0,00
Impôts (différés et provisionnés)		40 343 872,14	29 834 761,03
Autres dettes non courantes		(0,00)	0,00
Provision à long terme		556 472 734,80	435 194 176,87
produits comptabilisés d'avance à long terme		235 124 996,38	248 245 464,36
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**851 231 606,30**	**713 274 402,26**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		256 658 692,39	56 201 827,67
Autres Créditeurs		(0,00)	56 910,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		624 743 072,92	833 469 060,40
Autres dettes courantes		233 951 674,47	163 253 670,05
Trésorerie Passif		(0,00)	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 115 353 439,78**	**1 053 903 268,12**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 397 928 484,63**	**15 965 540 083,83**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملحق رقم: 03

Matricule Fiscal : 000018044229262
Article : 180501338500

Excercice allant 01/01/2019 au 31/12/20

23/04/24 09:44

Entreprise Portuaire de Djendjen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

Compte de resultats (Par nature)

Unité:

	Note	2019	2018
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		9 328 139,00	0,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 962 642 027,66	2 695 133 203,49
Autres ventes		1 004 236 713,22	992 975 096,28
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**3 976 206 879,88**	**3 688 108 299,77**
Achats consommés		(130 811 286,79)	(135 799 845,14)
Services extérieurs et autres consommations		(221 027 326,95)	(200 431 279,75)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(351 838 613,74)**	**(336 231 124,89)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 624 368 266,14**	**3 351 877 174,88**
Charges de personnel		(2 365 585 882,97)	(1 527 645 071,77)
Impôts, taxes et versements assimilés		(110 285 557,97)	(118 006 150,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 148 496 825,20**	**1 706 225 952,81**
Autres produits opérationnels		79 765 590,02	43 446 689,59
Autres charges opérationnelles		(33 200 908,53)	(38 972 330,93)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 305 916 587,59)	(1 209 978 227,07)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		769 260 349,01	644 151 710,05
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**658 405 268,11**	**1 144 873 794,45**
Produits financiers		324 664 256,57	189 949 819,55
Charges financières		0,00	(8 236 041,15)
VI- RESULTAT FINANCIER		**324 664 256,57**	**181 713 778,40**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**983 069 524,68**	**1 326 587 572,85**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(173 471 555,39)	(351 777 200,00)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		17 353 256,92	(16 699 609,61)
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**5 149 897 075,48**	**4 565 656 518,96**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 322 945 849,27)**	**(3 607 545 755,72)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**826 951 226,21**	**958 110 763,24**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**826 951 226,21**	**958 110 763,24**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		0,00	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 1 8 0 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 5 0 0

الملحق رقم: 04

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Entreprise Portuaire de Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2020

ACTIF	Note	2020 Brut	2020 Amort-Prov.	2020 Net	2019 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	12 022 090,00	11 642 090,00	380 000,00	650 387,50
Immobilisations corporelles	01	10 637 197 217,96	5 574 046 360,43	5 063 150 857,53	5 657 203 900,66
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 686 503 588,37	973 126 178,16	713 377 410,21	847 372 566,14
Installations, machines et outillage		3 136 904 001,64	2 041 462 843,27	1 095 441 158,37	1 262 016 680,58
Matériel de transport		5 755 288 348,74	2 510 044 342,57	3 245 244 006,17	3 537 705 012,26
Autres immobilisations corporelles		58 501 279,21	49 412 996,43	9 088 282,78	10 109 641,68
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	848 815 576,81	0,00	848 815 576,81	711 099 739,52
Immobilisations financières	03	6 827 500 000,00	1 892 698,49	6 825 607 301,51	6 827 500 000,00
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		171 500 000,00	1 892 698,49	169 607 301,51	171 500 000,00
Autres titres immobilisés		6 656 000 000,00		6 656 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	212 748 776,56	0,00	212 748 776,56	209 670 014,45
TOTAL ACTIF NON COURANT		18 538 283 661,33	5 587 581 148,92	12 950 702 512,41	13 406 124 042,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	241 945 918,99	(72 740 343,27)	169 205 575,72	163 577 152,96
Marchandises, Matières et fournitures		794 771,13	0,00	794 771,13	80 165,45
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		241 151 147,86	72 740 343,27	168 410 804,59	163 496 987,51
Créances et emplois assimilés	06	1 570 715 393,12	(711 374 101,49)	859 341 291,63	942 939 518,40
Clients		1 383 979 455,91	711 374 101,49	672 605 354,42	584 338 452,18
Autres débiteurs		1 487 247,88	0,00	1 487 247,88	5 200 605,85
Impôts et assimilés		185 248 689,33	(0,00)	185 248 689,33	353 400 460,37
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	1 968 058 276,37	0,00	1 968 058 276,37	1 885 287 771,14
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	400 000 000,00
Trésorerie		1 618 058 276,37	0,00	1 618 058 276,37	1 485 287 771,14
TOTAL ACTIF COURANT		3 780 719 588,48	(784 114 444,76)	2 996 605 143,72	2 991 804 442,50
TOTAL GENERAL ACTIF		22 319 003 249,81	(6 371 695 593,68)	15 947 307 656,13	16 397 928 484,63

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

الملحق رقم: 05

Matricule Fiscal 0 0 0 1 1 8 0 4 4 2 3 9 2 6 2

Article 0 0 1 4 2 3 2 3 5 0

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Direction des Finances & Comptabilité — Wilaya de Jijel

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2020

Passif	Note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 633 968 748,35	9 595 517 522,14
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		414 092 150,92	826 951 226,21
Autres capitaux propres - Report à nouveau		(26 580 000,92)	(34 794 805,00)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 065 150 393,55**	**14 431 343 438,55**
Emprunts et dettes financières		17 537 728,15	19 290 002,98
Impôts (différés et provisionnés)		39 592 772,00	40 343 872,14
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		608 928 337,15	556 472 734,80
Produits comptabilisés d'avance à long terme		221 225 100,07	235 124 996,38
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	09	**887 283 937,37**	**851 231 606,30**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		125 901 370,72	256 658 962,39
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		653 600 777,63	624 743 072,92
Autres dettes courantes		215 371 176,86	233 353 464,40
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III	10	**994 873 325,21**	**1 115 353 439,78**
TOTAL GENERAL PASSIF		**15 947 307 656,13**	**16 397 928 484,63**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

الملحق رقم: 06

Exercice allant 01/01/2020 au 31/12/2020

Entreprise Portuaire de Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

Compte de résultats
(Par nature)

	Note	2020	2019
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		52 280 400,45	9 328 139,00
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		2 504 720 093,41	2 962 642 027,66
Autres ventes		715 809 448,00	1 004 236 713,22
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	18	**3 272 809 941,86**	**3 976 206 879,88**
Achats consommés	11	(169 125 866,87)	(130 811 286,79)
Services extérieurs et autres consommations	12	(120 839 692,10)	(221 027 326,95)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(289 965 558,97)**	**(351 838 613,74)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**2 982 844 382,89**	**3 624 368 266,14**
Charges de personnel	13	(1 987 446 227,89)	(2 365 585 882,97)
Impôts, taxes et versements assimilés	14	(78 601 631,24)	(110 285 557,97)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**916 796 523,76**	**1 148 496 825,20**
Autres produits opérationnels	19	44 910 167,58	79 765 590,02
Autres charges opérationnelles	15	(56 869 632,76)	(33 200 908,53)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 554 784 439,70)	(1 305 916 587,59)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	840 296 043,57	769 260 349,01
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**190 348 662,45**	**658 405 268,11**
Produits financiers	21	342 210 719,60	324 664 256,57
Charges financières	16	(276 298,74)	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**341 934 420,86**	**324 664 256,57**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**532 283 083,31**	**983 069 524,68**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(124 907 077,15)	(173 471 555,39)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		6 716 144,76	17 353 256,92
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 500 226 872,61**	**5 149 897 075,48**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 086 134 721,69)**	**(4 322 945 849,27)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**414 092 150,92**	**526 951 226,21**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**414 092 150,92**	**526 951 226,21**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (I)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (I)		0,00	0,00
Dont part des minoritaires (I)		0,00	0,00
Part du groupe (I)		0,00	0,00

(I) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 0 [illegible]

الملحق رقم: 07

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

Entreprise Portuaire Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

ACTIF	Note	2021 Brut	2021 Amort-Prov.	2021 Net	2020 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations incorporelles	01	11 762 190,00	11 477 190,00	285 000,00	380 000,00
Immobilisations corporelles	01	10 698 038 621,64	6 206 916 072,93	4 491 122 548,71	5 063 150 857,53
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 691 873 966,26	1 112 208 446,96	579 665 519,30	713 377 410,21
Installations, machines et outillage		3 146 973 992,60	2 254 438 249,63	892 535 742,97	1 095 441 158,37
Matériel de transport		5 797 468 986,35	2 789 408 014,72	3 008 060 971,63	3 245 244 006,17
Autres immobilisations corporelles		61 721 676,43	50 861 361,62	10 860 314,81	9 088 282,78
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours	02	1 258 378 985,55	0,00	1 258 378 985,55	848 815 576,81
Immobilisations financières	03	7 482 500 000,00	(0,00)	7 482 500 000,00	6 825 607 301,51
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises associées		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	(0,00)	326 500 000,00	169 607 301,51
Autres titres immobilisés		7 156 000 000,00		7 156 000 000,00	6 656 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		0,00	0,00	0,00	0,00
Impôts différés actif	04	261 727 339,09	0,00	261 727 339,09	212 748 776,56
TOTAL ACTIF NON COURANT		19 712 407 136,28	6 218 393 262,93	13 494 013 873,35	12 950 702 512,41
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	273 702 354,11	(105 160 446,47)	168 541 907,64	169 205 575,72
Marchandises, Matières et fournitures		26 494,04	0,00	26 494,04	794 771,13
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		273 675 860,07	105 160 446,47	168 515 413,60	168 410 804,59
Créances et emplois assimilés	06	1 302 589 720,67	(793 090 273,88)	509 499 446,79	859 341 291,63
Clients		1 184 108 510,57	793 090 273,88	391 018 236,69	672 605 354,42
Autres débiteurs		5 526 331,70	0,00	5 526 331,70	1 487 247,88
Impôts et assimilés		112 954 878,40	(0,00)	112 954 878,40	185 248 689,33
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés	07	2 358 214 967,16	0,00	2 358 214 967,16	1 968 058 276,37
Placements et autres actifs financiers courants		350 000 000,00	0,00	350 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		2 008 214 967,16	0,00	2 008 214 967,16	1 618 058 276,37
TOTAL ACTIF COURANT		3 934 507 041,94	(898 250 720,35)	3 036 256 321,59	2 996 605 143,72
TOTAL GENERAL ACTIF		23 646 914 178,22	(7 116 643 983,28)	16 530 270 194,94	15 947 307 656,13

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 000018044322932

Article : 16033850

08 : الملحق رقم

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/2021

Entreprise Portuaire de Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya Jijel

BILAN PASSIF

Exercice clos le 31/12/2021

Unité : DA

Passif	Note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES	08		
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 240 760 899,27	9 633 968 748,35
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 079 386 418,09	414 092 150,92
Autres capitaux propres – Report à nouveau		29 838 650,49	(26 580 000,92)
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**14 393 655 463,05**	**14 065 150 393,55**
PASSIF NON COURANTS	09		
Emprunts et dettes financières		17 424237,78	17 537 728,15
Impôts (différés et provisionnés)		43 093 291,27	39 592 772,00
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		758 057 392,35	608 9283 337,15
Produits comptabilises d'avance à long terme		207 166 858,09	221 225 100,07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 025 742 779,49**	**887 283 937,37**
PASSIFS COURANTS	10		
Fournisseurs et comptes rattachés		68 370 667,85	125 901 370,72
Autres Créditeurs		(0,00)	(0,00)
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		835 262 911,73	653 600 777,63
Autres dettes courantes		207 238 372,82	215 371 176,86
Trésorerie Passif		(0,00)	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**1 110 871 952,40**	**994 873 325,21**
TOTAL GENERAL PASSIF		**16 530 270 194,94**	**15 947 307 656,13**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

ENTREPRISE PORTUAIRE DE DJENDJEN - SPA
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 2 9 2 4 2
Article : 1 4 0 5 0 1 3 3 0 5 0

الملحق رقم : 09

Exercice allant 01/01/2021 au 31/12/20

Entreprise Portuaire de Jijel Djen
Direction des Finances & Comptabili
Wilaya de

COMPTE DE RESULTATS
(Par nature)

Unité : DA

	Note	2021	2020
Chiffre d'affaires	18		
Ventes de marchandises		72 614 654,57	52 280 400,45
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		3 529 404 506,21	2 504 720 093,41
Autres ventes		654 688 796,76	715 809 448,00
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**4 256 707 957,54**	**3 272 809 941,86**
Achats consommés	11	(221 618 187,78)	(169 125 866,87)
Services extérieurs et autres consommations	12	(117 770 488,88)	(120 839 692,10)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(339 388 676,66)**	**(289 965 558,97)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**3 917 319 280,88**	**2 982 844 382,89**
Charges de personnel	13	(2 191 699 958,06)	(1 987 446 227,89)
Impôts, taxes et versements assimilés	14	(95 687 802,30)	(78 601 631,24)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**1 629 931 520,52**	**916 796 523,76**
Autres produits opérationnels	19	44 941 626,96	44 910 167,58
Autres charges opérationnelles	15	(27 789 763,58)	(56 869 632,76)
Dotations aux amortissements et aux provisions	17	(1 706 826 849,82)	(1 554 784 439,70)
Reprise sur pertes de valeur et provisions	20	993 375 967,53	840 296 043,57
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**933 632 501,61**	**190 348 662,45**
Produits financiers	21	358 916 490,49	342 210 719,60
Charges financières	16	0,00	(276 298,74)
VI- RESULTAT FINANCIER		**358 916 490,49**	**341 934 420,86**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**1 292 548 992,10**	**532 283 083,31**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(279 803 916,01)	(124 907 077,15)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		66 641 342,00	6 716 144,76
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**5 653 942 042,52**	**4 500 226 872,61**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(4 574 555 624,43)**	**(4 086 134 721,69)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 079 386 418,09**	**414 092 150,92**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

الملحق رقم : 10

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Entreprise Portuaire de Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

Bilan Actif

Exercice clos le 31/12/2022

Unité : DA

ACTIF	Note	2022 Brut	2022 Amort-Prov.	2022 Net	2021 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
Immobilisations incorporelles		**13 133 616,00**	**11 730 992,28**	**1 402 623,72**	**285 000,00**
Immobilisations corporelles		**10 178 984 954,38**	**6 199 914 162,74**	**3 979 070 791,64**	**4 491 122 548,71**
Terrains		0,00	0,00	0,00	0,00
Bâtiments		1 695 773 900,74	1 237 221 524,71	458 552 376,03	579 665 519,30
Installations, machines et outillage		3 144 202 393,05	2 439 123 041,08	705 079 351,97	892 535 742,97
Matériel de transport		5 290 057 162,11	2 485 358 380,81	2 804 698 781,30	3 008 060 971,63
Autres immobilisations corporelles		48 951 498,48	38 211 216,14	10 740 282,34	10 860 314,81
Immobilisations en concession		0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations encours		**1 587 756 596,68**	**0,00**	**1 587 756 596,68**	**1 258 378 985,55**
Immobilisations financières		**7 482 500 000,00**	**0,00**	**7 482 500 000,00**	**7 482 500 000,00**
Titres des filiales		0,00	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalence (1) – entreprises		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées		326 500 000,00	0,00	326 500 000,00	326 500 000,00
Autres titres immobilisés		(0,00)		(0,00)	7 156 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 156 000 000,00	0,00	7 156 000 000,00	0,00
Impôts différés actif		**443 138 543,65**	**0,00**	**443 138 543,65**	**261 727 339,09**
TOTAL ACTIF NON COURANT		**19 705 513 710,71**	**6 211 645 155,02**	**13 493 868 555,69**	**13 494 013 873,35**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		**298 754 344,90**	**(115 984 895,01)**	**182 769 449,89**	**168 541 907,64**
Marchandises, Matières et fournitures		773 657,14	0,00	773 657,14	26 494,04
Produits Finis et encours		0,00	0,00	0,00	0,00
Autres stocks		297 980 687,76	115 984 895,01	181 995 792,75	168 515 413,60
Créances et emplois assimilés		**1 793 718 225,98**	**(800 214 897,05)**	**993 503 328,93**	**509 499 446,79**
Clients		1 535 385 425,19	800 214 897,05	735 170 528,14	391 018 236,69
Autres débiteurs		5 114 808,90	0,00	5 114 808,90	5 526 331,70
Impôts et assimilés		253 217 991,89	(0,00)	253 217 991,89	112 954 878,40
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés		**4 007 941 545,29**	**0,00**	**4 007 941 545,29**	**2 358 214 967,16**
Placements et autres actifs financiers courants		500 000 000,00	0,00	500 000 000,00	350 000 000,00
Trésorerie		3 507 941 545,29	0,00	3 507 941 545,29	2 008 214 967,16
TOTAL ACTIF COURANT		**6 100 414 116,17**	**(916 199 792,06)**	**5 184 214 324,11**	**3 036 256 321,59**
TOTAL GENERAL ACTIF		**25 805 927 826,88**	**(7 127 844 947,08)**	**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

E.P DJENDJEN
EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 2 6 2
Article : 1 8 0 5 0 1 3 3 8 5 0

الملحق رقم : 11

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Entreprise Portuaire de Djen Djen
Direction des Finances & Comptabilité
Wilaya de Jijel

BILAN PASSIF

Exercice clos le **31/12/2022**

Unité:

Passif	Note	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		4 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Capital non appelé		0,00	0,00
Primes et réserves (Réserves consolidées (1))		9 352 647 317,36	9 240 760 899,27
Ecart de réévaluation		43 669 495,20	43 669 495,20
Ecart d'équivalence (1)		0,00	0,00
Résultat net (Résultat net part du groupe) (1)		1 715 395 549,23	1 079 386 418,09
Autres capitaux propres – Report à nouveau		38 053 454,57	29 838 650,49
Dont: Charges,pertes et produits non inscrit au compte de résultat Résultat non affectés		0,00	0,00
Part de la société consolidante) (1)		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
Part des minoritaires (1)		**0,00**	**0,00**
TOTAL I		**15 149 765 816,36**	**14 393 655 463,05**
PASSIFS NON COURANTS		0,00	0,00
Emprunts et dettes financières		17 425 237,78	17 425 237,78
Impôts (différés et provisionnés)		43 464 998,46	43 093 291,27
Autres dettes non courantes		0,00	0,00
Provision à long terme		897 005 918,26	758 057 392,35
produits comptabilisés d'avance à long terme		193 108 616,11	207 166 858,09
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 151 004 770,61**	**1 025 742 779,49**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		218 835 277,75	68 370 667,85
Autres Créditeurs		(0,00)	0,00
Groupe et associés			
Impôts et autres dettes parafiscales		1 522 163 562,91	835 262 911,73
Autres dettes courantes		636 313 452,17	207 238 372,82
Trésorerie Passif		0,00	(0,00)
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**2 377 312 292,83**	**1 110 871 952,40**
TOTAL GENERAL PASSIF		**18 678 082 879,80**	**16 530 270 194,94**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

EP DJENDJEN
BP 87 ACHOUAT JIJEL

Matricule Fiscal : 0 0 0 0 1 8 0 4 4 2 2 9 3 6 2

Article : 1 2 1 5 0 1 3 5 5 6

الملحق رقم : 12

Exercice allant 01/01/2022 au 31/12/2022

Direction des Finances & Comptabilité

Compte de résultats (Par nature)

Unité : DA

	Note	2022	2021
Chiffre d'affaires			
Ventes de marchandises		75 382 324,36	72 614 654,57
Ventes de produits finis		0,00	0,00
Ventes de travaux		0,00	0,00
Prestations de services		4 787 543 074,81	3 529 404 506,21
Autres ventes		1 037 661 012,86	654 688 796,76
Variation stocks produits finis et en cours		0,00	0,00
Production immobilisée		0,00	0,00
Subventions d'exploitation		0,00	0,00
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**5 900 586 412,03**	**4 256 707 957,54**
Achats consommés		(248 288 247,20)	(221 618 187,78)
Services extérieurs et autres consommations		(234 861 913,74)	(117 770 488,88)
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**(483 150 160,94)**	**(339 388 676,66)**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**5 417 436 251,09**	**3 917 319 280,88**
Charges de personnel		(2 897 795 329,65)	(2 191 699 958,06)
mpôts, taxes et versements assimilés		(116 659 698,06)	(95 687 802,30)
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 402 981 223,38**	**1 629 931 520,52**
Autres produits opérationnels		45 276 780,22	44 941 626,96
Autres charges opérationnelles		(35 513 841,23)	(27 789 763,58)
Dotations aux amortissements et aux provisions		(1 664 851 042,55)	(1 706 826 849,82)
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 196 439 373,49	993 375 967,53
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**1 944 332 493,31**	**933 632 501,61**
Produits financiers		383 937 143,00	358 916 490,49
Charges financières		0,00	0,00
VI- RESULTAT FINANCIER		**383 937 143,00**	**358 916 490,49**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**2 328 269 636,31**	**1 292 548 992,10**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		(796 799 866,96)	(279 803 916,01)
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		183 925 779,88	66 641 342,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**7 526 239 708,74**	**5 653 942 042,52**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**(5 810 844 159,51)**	**(4 574 555 624,43)**
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)		0,00	0,00
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 715 395 549,23**	**1 079 386 418,09**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**0,00**	**0,00**
Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مفهوم المردودية المالية التي تعتبر من بين أهم الأدوات التي تسمح بقياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ومن جهة ثانية تهدف كذلك إلى تحديد أثر المديونية الكلية على المردودية المالية من خلال الكشف عن محدداتها الأساسية حيث تم اختيار "المؤسسة المينائية جن جن" لإجراء الدراسة الميدانية للسنوات الممتدة من 2019 إلى 2022 وتوصلنا على إثر هذه الدراسة إلى أن المردودية المالية كانت موجبة خلال سنوات دراسة وهذا راجع إلى المردودية الاقتصادية التي كانت موجبة ومعدل الفائدة المتوسط الذي كان منخفض إلى ما دون هذه الأخيرة، مما جعل المديونية الكلية تلعب دورا إيجابيا وتؤدي إلى رفع المردودية المالية أكثر، حيث كان أثر الرفع المالي إيجابيا خلال السنوات المدروسة.

الكلمات المفتاحية:

المردودية المالية / المردودية الاقتصادية / المديونية الكلية / أثر الرفع المالي.

Le résumé :

Cette étude vise à clarifier le concept de la rentabilité financiérer qui compte parmi les outils les plus utilisés en vue de mesures les performances financiéres de l'éntreprise économique ; et d'un autre coté elle vise également à éxpliquer; l'impact de l'éndettement global sur la rentabilité financiére tout en démontrant quels sont les principaux déterminants de cette derniére .et l'étude de car dans l'éntreprise portuaire de jen jen a fait l'objet a bien prouvé que durant la période des années 2019, 2020, 2021, 2022, cette entreprise à realisé des rations de rentabilité financiére positifs cas ses ratioes de rentabilité économique étaient positifs et en plus ils étaient plus importants que les taux moyens des interets ce qui a permis a l'endettement global de jouer un role positif en valorisant encore plus le niveau de la rentabilité financiére, et ainsi l'éffet de levier financier a été positif durant toute la periode des années étudieés.

Les mots clés :

Rentabilité financiére, rentabilité économique, endettement global, éffet de levier.